الوحدة الرابعة

مشكلات التنمية في الدول النامية

اعداد

أ. د. طارق الحاج

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
1. المقدمة	185
1.1 تمهيد	185
2.1 أهداف الوحدة	185
3.1 أقسام الوحدة	185
4.1 القراءات المساعدة	186
5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة	186
2. بداية التنمية في الدول النامية	187
1.2 توطئة	187
2.2 واقع الدول النامية بين الفقر والتفاوت في توزيع الدخل	188
3.2 الخصائص المشتركة للدول النامية	182
3. التفاوت في توزيع الدخول	193
1.3 قياس التفاوت في توزيع الدخل	193
1.1.3 منحنى لورنز	193
2.1.3 معامل جيني	196
3.1.3 نسبة توزيع الدخول	198
4.1.3 معامل كوزنتز	199
4. الفقر وقياسه	203
1.4 أساليب قياس الفقر	203
2.4 قياس الفقر محلياً وإقليميا وعالميا	208
1.2.4حجم الفقر محليا	208
2.2.4 حجم الفقر إقليميا	208
3.2.4 حجم الفقر عالميا	209
3.4 الخصائص الاقتصادية للفقراء	210
5. النمو السكاني والتنمية الاقتصادية	211
1.5 جدلية النمو السكاني	211
2.5عوامل التزايد السكاني	212
3.5 النمو السكاني ونوعية الحياة	213

4.5 التحكم بالسكان 214
5.5 نظرية التحول الديموغرافي 214
6.5 عوائق التحول الديموغرافي 217
7.5 أسباب الخصوبة العالية في الدول النامية 219
6. نظرية مالثوس في السكان 220
1.6 الآثار المترتبة على النمو السكاني 222
2.6 نقد نظرية مالثوس 223
7. البطالة 224
1.7 أنواع البطالة وأسبابها وخصائصها في الدول النامية 224
1.1.7 أنواع البطالة 224
2.1.7 أسباب البطالة 225
2.7 أبعاد مشكلة البطالة في الدول النامية 226
3.7 مفهوم التشغيل الكامل 227
8. التحضر والهجرة من الريف إلى المدينة 228
1.8 أنواع الهجرة 228
2.8 هجرة الأدمغة 229
3.8 مفهوم التحضر 230
4.8 تأثير التحضر على المناطق الريفية 231
5.8 التأثيرات الاقتصادية للتحضر على المناطق الريفية 232
6.8 التأثيرات البيئية الناجمة عن التحضر والواقعة على المناطق الريفية 233
7.8 التأثيرات الاجتماعية للتحضر على المناطق الريفية 234
8.8 السياسات الدولية للتعامل مع ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة 235
9. التنمية المستدامة وحساب البيئة 237
1.9 الربط بين تلوث البيئة وتغير المناخ 238
2.9 الدور المحلي و العالمي لحماية البيئة 242
10. الخلاصة 245
11. لمحة عن الوحدة الدراسية الخامسة 246
12. إجابات التدريبات 247
13. مسرد المصطلحات 249
14. المراجع 251

1. المقدمة

1.1 تمهيد

مرحبا بك عزيزي الدارس، في الوحدة الرابعة من هذا المقرر، وهي بعنوان "مشكلات التنمية في الدول النامية" والتي تتناول النمو والفقر وتوزيع الدخل والنمو السكاني، والبطالة: قضاياها وأبعادها، والتحضر والهجرة من الريف إلى المدن، التنمية الدائمة وحسابات البيئة في الدول النامية.

2.1 أهداف الوحدة

ينتظر منك، عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة، أن تكون قادرا على أن:

تُلم ببدايات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

تشرح مفهوم الفقر والتفاوت في توزيع الدخول.

تبين أساليب قياس الفقر.

توضح تأثر النمو السكاني في التنمية الاقتصادية.

تعرف نظريات النمو السكاني.

توضح مشكلة البطالة وأنواعها وأسبابها.

تبين أسباب التحضر والهجرة من الريف إلى المدن.

تعرف التنمية الدائمة والبيئة.

3.1 أقسام الوحدة

تحتوي هذه الوحدة على الأقسام الرئيسية التالية:

القسم الأول: بداية التنمية في الدول النامية، ويتناول هذا القسم المراحل الأولى للتنمية في الدول النامية والخصائص المشتركة للدول النامية ويحقق هذا القسم الهدف الأول.

القسم الثاني: التفاوت في توزيع الدخول والخصائص المشتركة للدول النامية، ويتناول هذا القسم التفاوت في توزيع الدخول ومنحنى لورنز ومعامل جيني وكوزنتر ويحقق هذا القسم الهدف الثاني.

القسم الثالث: الفقر وقياسه، ويتناول هذا القسم أساليب قياس الفقر وحجم الفقر محلياً وإقليمياً وعالمياً ويحقق هذا القسم الهدف الثالث.

القسم الرابع : النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، ويتناول هذا القسم جدلية النمو السكاني وعوامل تزايد السكان ونظرية التحول الديموغرافي ويحقق هذا القسم الهدف الرابع .
القسم الخامس : نموذج مالثوس في السكان، ويتناول هذا القسم الآثار المترتبة على النمو السكاني ويحقق هذا القسم الهدف الخامس .
القسم السادس : البطالة، ويتناول هذا القسم أنواع وأسباب البطالة وأبعاد مشكلة البطالة، ويحقق هذا القسم الهدف السادس .
القسم السابع : التحضر والهجرة من الريف إلى المدينة، ويتناول هذا القسم أنواع الهجرة وأسباب التحضر والتأثيرات الحضرية على التنمية، ويحقق هذا القسم الهدف السابع .
القسم الثامن : التنمية الدائمة والبيئة، ويتناول هذا القسم الربط بين تلوث البيئة وتغير المناخ والدور المحلي والعالمي لحماية البيئة ويحقق هذا القسم الهدف الثامن .

4.1 القراءات المساعدة

يمكنك، عزيزي الدارس، الرجوع إلى المراجع التالية ذات الصلة بموضوع الوحدة :

1. عجمية، محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية (2000)، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية .
2. الهواري، عادل مختار (1995)، التنمية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
3. Todaro، Michael (1997)، Economic Development، 6th edition، London، Addison Wesley Longman limited .

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

إن الأساس لدراسة هذه الوحدة هو الاستعداد النفسي والذهني، وبعد ذلك ما عليك إلا أن تختار المكان المناسب، وإحضار قلم وورق لتدون عليه ملاحظاتك حول أهم العناصر التي تناولتها الوحدة، وقم بدراسة الوحدة بشكل معمق ولا تغفل، عزيزي الدارس، الاطلاع على التدريبات والاجابة عن أسئلة التقويم الذاتي، ولا تنس الرجوع إلى بعض المراجع ذات الصلة بموضوعات الوحدة . مع التركيز على مناقشة أية أمور ذات علاقة مع مشرفك الأكاديمي .

2. بداية التنمية في الدول النامية

1.2 توطئة

عزيزي الدارس، بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت البلدان المستعمرة، والواقعة تحت نفوذ البلدان الرأسمالية الاستعمارية، بالحصول على استقلالها السياسي تباعاً، وبدأت هذه البلدان تبحث عن سبيل لتحقيق التقدم والتنمية فيها، فكان «مشروع التحديث المتعجل» في كتلة عدم الانحياز (آسيا وأفريقيا أي مجموعة باندونغ)، وفي أمريكا اللاتينية مشروع (التنمية) كما يدعوها (أمين، 1997).

لقد كانت الدول النامية، التي حصلت على استقلالها السياسي حديثاً، على قناعة بأن هذا الاستقلال يظل منقوصاً ما لم يتعزز باقتصاد مستقل وقوي، يضمن لها الارتقاء بمستوى معيشة الشعب، وردم الهوة التي تبعدها عن العالم المتقدم. لهذا فقد طرحت مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حلاً لمعضلة التخلف، ولتحقيق مستوى مرتفع في النمو الاقتصادي.

وقد تم التركيز في البداية، على جانب النمو الاقتصادي، بمعنى التركيز على زيادة الإنتاج. من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات والمعونات الأجنبية. ومن خلال هذا المفهوم، فإن التنمية المنشودة، تتضمن عدداً من المراحل هي المراحل ذاتها التي مرت بها الدول الصناعية المتقدمة، في مسيرتها من الركود إلى التقدم والانتعاش. وإن صاحب ذلك استفادة عدد محدود من الناس في البداية، فإن ذلك سيتلوه حتماً انتشار الفائدة على مساحات أوسع من الناس، انطلاقاً من أن توزيع الدخل سيتدهور في بداية مراحل النمو، ولكنه لا يلبث أن يتحسن ويعتدل في مرحلة متقدمة من الزمن.

إلا أن تجربة البلدان النامية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، أثبتت أن ما تحتاجه هذه البلدان، معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، وعدالة التوزيع والمساواة، والارتفاع بالمستوى الاجتماعي والمعيشي لمجموع السكان. لا لعدد محدود منهم، وبعبارة أخرى إن وضع البلدان النامية الاجتماعي يرتبط بتحسين الوضع الاقتصادي وبالعكس، ولهذا لا بد من معالجة الأمور المتعلقة بالفقر والجهل والصحة والبطالة وعدالة توزيع الدخل. وتمكين أصحاب الدخل المحدود من تأمين احتياجاتهم من الغذاء والرعاية والصحة والتعليم.

وبدلاً من ذلك، فقد نظرت الدول الصناعية المتقدمة، التي تهيمن على المنظمات الدولية وبالتالي على القرار الدولي، إلى مسألة التخلف في البلدان النامية على أنها تأخر حقيقي، انطلاقاً من نظرية مراحل النمو. وقد استند على هذه النظرية في تقرير معدلات النمو المرغوب تحقيقها في الدول النامية، وبما يؤدي إلى (اللحاق) بالدول المتقدمة وردم الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

وبذلك فإن الفجوة ستضيق بينها وبين الدول المتقدمة. وفي ضوء ذلك تثبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرين، اقتراح لجنة خبراء التنمية، بأن يكون هدف التنمية في عقدها الثاني (1970-1980) تحقيق معدل سنوي متوسط قدره (6 بالمئة) في البلدان النامية، وبذلك فإن الفجوة ستضيق بينها وبين الدول المتقدمة. وعلى هذا فقد تم تشجيع التفاوت في الدخول داخل البلد الواحد، انطلاقاً من نظرية (الرخاء المتساقط)، وسيؤدي ذلك إلى تقليل حدة التفاوت بين الدخول والثروات في المجتمع، خاصة وأن الدولة ستقدم لأفراد هذا المجتمع بعض الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية.

2.2 واقع الدول النامية بين الفقر والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل

لقد أثبتت الوقائع الاقتصادية، عدم صحة هذه التوجهات، إضافة إلى أن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي على مستوى الدول النامية كلها، رقم مضلل لأنه يخفي أثر الارتفاع الضخم في هذا الناتج لعدد محدود من الدول المنتجة لمادة أولية مكتشفة حديثاً، أو مادة أولية ارتفع سعرها في السوق العالمي (النفط)، كما أن الرقم المستهدف لمعدل النمو يخفي حقيقة أن هذا المعدل يقل عملياً عن 1 بالمئة في عدد من البلدان النامية يصل إلى أكثر من 40 دولة تضم مئات الملايين من البشر.

والمعدلات المتوسطة داخل البلد الواحد، تخفي حقيقة التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع. وبوجه عام فإن معدل النمو في البلدان النامية عموماً، حقق تراجعاً في أواسط السبعينات نتيجة لتعثر تجارب التنمية.

وقد واجهت هذه البلدان، مشكلات اقتصادية حادة، تمثلت في ارتفاع مديونيتها الخارجية، وأزمة الغذاء والطاقة، والعجز في موازنتها العامة وفي ميزان مدفوعاتها، واتساع دائرة الفقر والبطالة وغير ذلك.

واختلفت البلدان النامية في مستوى تعرضها لهذه المشكلات، كما اختلفت في تناولها لها، فواجهتها من خلال اجتهادات متعددة.

فمن جهة، أخذ معظم البلدان النامية بسياسة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي واتباع سياسة إحلال الواردات، وتقليص الاعتماد على الخارج. وقد تنامى لدى هذه الدول الشعور بمسؤولية الدول الصناعية المتقدمة، مما دعاها إلى رفع شعار الاعتماد على الذات، والاعتماد الجماعي على الذات، ضمن آليات متفاوتة من أشكال التخطيط. وقد فشل أكثر هذه البلدان في التغلب على الصعوبات.

وعمدت دول أخرى في جنوب شرق آسيا إلى الاعتماد على فتح الأسواق، وتشجيع التصدير وتسهيل الاستثمارات الأجنبية والاندماج بالأسواق العالمية، مع الاستمرار بإعطاء دور للدولة. واستطاعت هذه الدول تحقيق معدلات نمو عالية جداً، وأصبحت تعرف بالدول الصناعية الجديدة، أو النمور الآسيوية. وقد استمر نجاحها ما يقرب من ثلاثة عقود، إلى أن واجهت أزمة حادة منذ منتصف عام 1997، حين انهارت أسواقها المالية، وعملاتها المحلية، ويعود ذلك بوجه خاص إلى سماحها لرأس المال الأجنبي بالمضاربة في الأسهم والأوراق المالية، وإلى لجوئها إلى القروض القصيرة الأجل، وإلى ضعف الرقابة على جهازها المصرفي وإلى الفساد الواسع في الأمور المالية بخاصة، مما قاد إلى الأزمة التي وقف خلفها أيضاً ضعف الهياكل الاقتصادية والمالية.

وتعرضت دول أمريكا اللاتينية لاضطرابات في الأوضاع المالية في الثمانينات من القرن الماضي، حيث تجلت هذه الأزمة في تضخم بالغ الارتفاع، وانتشار للبطالة واتساع لدائرة الفقر. أما في أفريقيا، خاصة جنوب الصحراء، فقد حدث تدهور شديد في أوضاعها نتيجة ازدياد أعباء الديون الخارجية وتفشي الفساد والحروب الأهلية.

وفي محاولة للخروج من أزمة الديون الخارجية، وقعت البلدان المدينة فريسة لجور وعدم عدالة النظام العالمي الذي تقوده الرأسمالية العالمية التي ما فتئت تستخدم المنظمات الدولية لتحقيق أهدافها.

فالبلدان المدينة بحاجة إلى المزيد من القروض، والمؤسسات المالية الدائنة تطالب بديونها، لهذا فقد ابتدعت آلية تسمح للبلدان المدينة بجدولة ديونها، مما يساعدها على الحصول على قروض جديدة. وهذه الآلية تفترض موافقة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس الذي يقوم بعملية جدولة الديون.

وينطلق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، من أصول ليبرالية، تعتمد على مصدرين (الحمش، 2001):

المصدر الأول: هو تلك الأفكار المحددة التي اتفق عليها واضعو التقرير الشهير المعروف باسم (تقرير بيرسون) أو ما سمي باسم (شركاء في التنمية)، وخطورة هذا التقرير أنه رسم لأول مرة بشكل محدد، وعلى أساس عالمي، الأسس المطلوب توافرها بالبلاد المتخلفة في صدد تكاملها مع الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وقد وجدت الأفكار المحددة الواردة في هذا التقرير صداها عملياً في كثير من الدول المتخلفة.

المصدر الثاني: هو الشروط والمبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية وبالذات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في صدد تعاملها مع البلاد المتخلفة، وخطورة هذه الشروط والمبادئ، هي أنها أصبحت تعطي لهذه المنظمات حرية التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد المتخلفة التي تضطر للتعامل معها.

وهو تدخل لم يعد يشمل مسائل ميزان المدفوعات وضمان حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل، بل يتعدى الأمر ليشمل التدخل في رسم كثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد. مثل السياسات المالية وسياسات التوظف والاستثمار، وسياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف، والسياسات النقدية والائتمانية والتسعير والأجور والإعانات.. الخ.

وتحمل هذه السياسات في جوهرها وطابعها العام، الأفكار المتطرفة للمدرسة النيوكلاسيكية (أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو) وهي المدرسة التي هي بمثابة ثورة مضادة للفلسفة الكينزية، والتي قادت بضراوة الهجوم ضد تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، ونادت بالعودة إلى ليبرالية السوق.

وقد التقت برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، مع الولايات المتحدة، وصدر عن الجهات الثلاث التي مركزها واشنطن وهي حكومة الولايات المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ما يسمى (توافق واشنطن)، الذي اتفق على أن يقدم نصائح إلى دول أوروبا الشرقية السابقة لمساعدتها في التحول نحو اقتصاد حرية السوق، وهو يتضمن مجموعة من السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية، ونظراً للآثار التي تركها هذا (التوافق) على مسار التنمية الاقتصادية والتطور الحاصل في الحياة السياسية في مختلف أرجاء العالم، نجد من الضروري إلقاء الضوء على أهم مبادئه، وعلى ما أصبح يطلق عليه «ما بعد توافق واشنطن» (غراي، 2005).

كان من أهم توجهات هذا التوافق مبدأ حكومة الحد الأدنى، وأقل تدخل ممكن من جانب الدولة:

- التثبيت الاقتصادي بغرض السيطرة على التضخم.
- عدم الحرص على تخفيض البطالة، وتجنب العمالة الكاملة.
- إحلال الواردات.
- عدم وجود معدلات شديدة الارتفاع للادخار.
- تيسير الخصخصة.
- دعم حرية الأسواق.. الخ.

وفي فترة ما بعد التوافق، ومع الدروس المستفادة من أزمة دول جنوب شرق آسيا، أعادت أطرافه النظر في ما حققته توجيهاته من إيجابيات وما شابها من سلبيات، مثل رد الاعتبار لدور الدولة. والتساهل في نسبة التضخم المسموح بها، ووضع ضوابط على حركة رؤوس الأموال، وتيسير نقل التكنولوجيا.

وبينما كان (توافق واشنطن) يؤيد استخدام مجموعة صغيرة من الأدوات من أجل هدف ضيق نسبياً (وهو النمو الاقتصادي)، أصبحت هناك دعوة إلى استخدام مجموعة أوسع من الأدوات والأهداف، مثل رفع المستويات المعيشية عن طريق مكافحة الفقر وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وليس مجرد زيادة الناتج القومي الإجمالي، وأصبحنا نسمع عن تحقيق التنمية الدائمة عن طريق صيانة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، وضمان تنمية عادلة وديمقراطية يستطيع فيها من هم في قمة الهرم، وفئات أوسع من المجتمع، التمتع بثمارها والمشاركة بوسائل مختلفة في صنع القرارات.

إلا أن سياسة وبرامج الإصلاح التي يروج لها من قبل المنظمات الدولية والدول الغربية والولايات المتحدة، تعرضت لنقد شديد، من خلال النتائج التي وصل إليها الاقتصاد العالمي، ولعل من أهم من وجه النقد من داخل تلك المنظمات جوزيف إ. ستيغلتز، وهو اقتصادي أمريكي مرموق ـ حامل جائزة نوبل للاقتصاد ـ الاقتصادي الأساسي في البنك الدولي. وقد كان شاهداً على الأحداث الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة. ففي كتابه خيبات العولمة يروي تجربته، ويسلط الضوء على سياسات البنك والصندوق الدوليين من خلال (توافق واشنطن وما بعده)، ووضع يده على الأخطاء المرتكبة من جراء تطبيق الوصفات الليبرالية.

ويقول (ستيغلتز، 2003) إن نتيجة هذه السياسات بالنسبة إلى كثير من الناس «كان الفقر، وبالنسبة إلى كثير من البلدان كانت الفوضى الاجتماعية والسياسية». وإذ يشير إلى أخطاء صندوق النقد الدولي في جميع الميادين التي تدخل فيها، يقول «إن خطط التصحيح البنيوي لم تجلب النمو القوي، حتى في الدول التي انصاعت تماماً لتوصياته الصارمة (مثل بوليفيا). وفي كثير من البلدان أدى التقشف المفرط إلى خنق النمو». كما ان «الأخطاء.. آلت في بعض البلدان إلى ازدياد في البطالة وفي الفقر. بعد الأزمة الآسيوية لعام 1997، أسفرت سياسة صندوق النقد الدولي عن اشتداد حدة الصعوبات في إندونيسيا وفي تايلند».

بعد امتثال عدد لا يستهان به من الدول النامية لتوصيات ونصائح (توافق واشنطن) وتوصيات وسياسات الصندوق والبنك الدوليين، وبعد أن اتخذت دول أخرى أسلوب التخطيط وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لم تستطع هذه الدول أن تحقق التنمية المنشودة. وفي تقييمه لذلك، يعترف البنك الدولي بفشل سياساته ونصائحه. ولكنه يشير أيضاً إلى فشل التنمية التي تسيطر عليها الدولة.

3.2 الخصائص المشتركة للدول النامية

على الرغم من وجود بعض الاختلافات الموجودة بين الدول النامية في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أن هناك بعض الخصائص المشتركة بينها، توضح الإطار المشترك المتشابه بين هذه الدول، وهذه الخصائص المشتركة هي[1*]:

1. انخفاض مستويات المعيشة، ويتمثل في انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، والتفاوت الشديد في توزيع الدخل وتدهور الأوضاع الصحية، وارتفاع نسبة الأمية.
2. انخفاض مستويات الإنتاجية.
3. ارتفاع معدلات النمو السكاني وأعباء الإعالة.
4. ارتفاع مستويات ومعدلات البطالة والتوظف الناقص (غير الكامل).
5. الاعتماد الرئيسي على صادرات المنتجات الأولية.
6. شيوع ظاهرة عدم كمال الأسواق ومحدودية المعلومات وعدم كمالها.
7. التبعية للدول المتقدمة.

1* لتفاصيل راجع: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، الطبعة الإنجليزية، تعريب ومراجعة، محمود حسني، ومحمود عبد الرازق، الرياض، دار المريخ، 2006.

3. التفاوت في توزيع الدخل

1.3 قياس التفاوت في توزيع الدخل (باقر، 2005)

عزيزي الدارس، يلجا الباحثون غالباً إلى الاعتماد على توزيع الإنفاق كمقياس للتفاوت من خلال حساب حصة الأخماس من السكان في الإنفاق، كما أن تسجيل ما يصرفه الفرد على السلع والخدمات أكثر مصداقية من دخله الشخصي الذي لا يعدو أن يكون الظاهر منه (الأجور والرواتب) ويحجب أنواع دخوله الأخرى التي تكون أساسية في الكثير من الأحيان، ويذهب بعض الاقتصاديين إلى تفضيل استخدام الإنفاق بدل الدخل كون الفرد قد يستهلك جميع دخله (في حالة دقة تسجيله للدخل) وقد يحيل جزءاً منه للادخار وبالتالي قد تتأثر دراسة قياس مستويات الفقر والرفاهة بذلك.

إن قياس التفاوت في توزيع الدخول يتطلب تصنيف أصحاب الدخول إلى فئات حسب مستوى دخولهم ومن ثم قياس التفاوت في توزيع الدخول.

ولقياس التفاوت في الدخول هناك العديد من الطرق التي تبين مدى الاختلاف بين فئات الدخول وتقيس الفروق الناتجة عن سوء توزيع الدخول أهمها:

1.1.3 منحنى لورنز (باقر، 2005)

يعدّ أهم طريقة لتمثيل توزيع الدخل بيانيا، حيث يستخدم منحنى لورنز لغرض تمثيل التفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق أو متغيرات أخرى بشكل بياني. ويرسم هذا المنحنى عادة ضمن مربع طول ضلعه يمثل 100%. حيث إن الإحداثي الأفقي له يمثل المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأفراد وان الإحداثي العمودي له يمثل المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخل. يرسم عادة مع المنحنى المذكور ما يعرف بخط المساواة الكاملة. وهو خط القطر الواصل بين الزاوية أسفل المربع من اليسار والزاوية أعلى المربع من اليمين.

وتتساوى في هذا الخط قيم الإحداثي الأفقي مع قيم الإحداثي العمودي، وهو بذلك يمثل حالة المساواة التامة في توزيع الدخل، إذ تتساوى فيه النسب المئوية لعدد الأفراد مع النسب المئوية للدخل. وكلما كان منحنى لورنز اقرب إلى خط المساواة كانت المساواة في توزيع الدخل أعلى، وتبعا لذلك تبنى بعض مقاييس التفاوت في التوزيع، ومن ضمنها معامل جيني، على فكرة هذا المنحنى. ولتوضيح كيفية رسم منحنى لورنز وحساب معامل جيني نستخدم البيانات الواردة في جدول (1).

جدول (1): توزيع الأفراد والإنفاق حسب فئات الإنفاق لدولة عربية ما .

فئة الإنفاق (دينار/ فرد / سنة) (١)	نسبة الأفراد ضمن الفئة (٪) (٢)	متوسط إنفاق الفرد (دينار / سنة) ٣))
اقل من ٢٠٠	2.0	171
٢٠٠- اقل من ٣٠٠	7.1	258
٣٠٠- اقل من ٤٠٠	13.2	354
٤٠٠- اقل من ٥٠٠	15.0	449
٥٠٠- اقل من ٦٠٠	13.3	550
٦٠٠- اقل من ٧٠٠	10.8	645
٧٠٠- اقل من ٨٠٠	7.9	747
٨٠٠- اقل من ٩٠٠	6.3	841
٩٠٠- اقل من ١٠٠٠	4.7	943
١٠٠٠- اقل من ١٥٠٠	11.3	1199
١٥٠٠- اقل من ٢٠٠٠	4.1	1711
أكثر من ٢٠٠٠	4.4	3073
الفئات كافة	100	777

من بيانات جدول (1) نقوم بإعداد جدول (2) لإتمام العمليات الحسابية المطلوبة لرسم منحنى لورنز، وبالعلاقة مع الجدول رقم (2) فإن :

- عمود 1 = عمود 1 في جدول 1
- عمود 2 = عمود 2 في جدول 1
- عمود 3 = المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأفراد، أي المتجمع الصاعد لقيم عمود 2 في الجدول رقم (1)
- عمود 4 = عمود 3 في جدول 1
- عمود 5 = حاصل ضرب متوسط إنفاق الفرد في النسب المئوية لتوزيع الأفراد، أي حاصل ضرب قيم العمود 2 في قيم العمود 4
- عمود 6 = النسبة المئوية لتوزيع الإنفاق لكل فئة، وتستخرج هذه النسبة بقسمة كل قيمة في العمود 5 على مجموع ذلك العمود ثم الضرب في 100 .
- عمود 7 = المتجمع الصاعد للنسب المئوية لتوزيع الإنفاق، أي المتجمع الصاعد لقيم عمود 6

جدول (2): بيانات رسم منحنى لورنز

فئة الإنفاق(دينار/ فرد/ سنه) (١)	نسبة الأفراد ضمن الفئة (%) (٢)	المتجمع الصاعد (%) (٣)	متوسط إنفاق الفرد (دينار/ سنة) (٤)	متوسط إنفاق الفرد مضروبا في توزيع الأفراد (٥)	توزيع الإنفاق لكل الفئة (%) (٦)	المتجمع الصاعدة (%) (٧))
اقل من ٢٠٠	2.0	2.0	171	342	0.4	0.4
٢٠٠- اقل من ٣٠٠	7.1	9.1	258	1832	2.4	2.8
٣٠٠- اقل من ٤٠٠	13.2	22.3	354	4673	6.0	8.8
٤٠٠- اقل من ٥٠٠	15.0	37.3	449	6735	8.7	17.5
٥٠٠- اقل من ٦٠٠	13.3	50.6	550	7315	9.4	26.9
٦٠٠-اقل من ٧٠٠	10.8	61.4	645	6966	9.0	35.9
٧٠٠- اقل من ٨٠٠	7.9	69.3	747	5901	7.6	43.5
٨٠٠- اقل من ٩٠٠	6.3	75.6	841	5298	6.8	50.4
٩٠٠- اقل من ١٠٠٠	4.7	80.3	943	4432	5.7	56.1
١٠٠٠- اقل من ١٥٠٠	11.3	91.6	1199	13549	17.5	73.5
١٥٠٠-اقل من ٢٠٠٠	4.1	95.7	1711	7015	9.0	82.6
أكثر من ٢٠٠٠	4.4	100.1	3073	13521	17.4	100.0
الفئات كافة	100	-	777	77579	100.0	-

وتجدر الإشارة هنا، عزيزي الدارس، إلى أن قيمة المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأفراد (العمود الثالث) وقيمة المتجمع الصاعد للنسب المئوية للإنفاق (العمود الأخير) بالنسبة لآخر فئة إنفاق تساوي 100 عند مراعاة الفرق البسيط ، والبالغ 0.1 بالنسبة للعمود الثالث، الناتج عن عمليات التقريب الحسابية .

نستخدم لغرض رسم منحنى لورنز قيم المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأفراد **شكل**

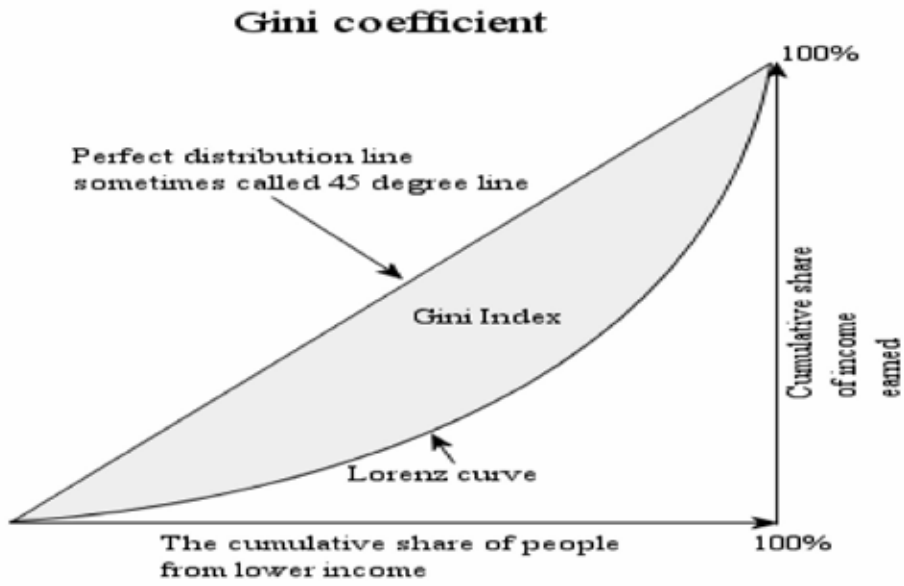

(1) منحنى لورنز

2.1.3 معامل جيني

لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين جميع السكان فقراء وغير فقراء تستخدم مقاييس مختلفة من أكثرها شيوعا معامل جيني. وبيانيا تساوي قيمة معامل جيني قيمة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط المساواة مقسومة على قيمة مساحة المثلث تحت خط المساواة. وفي حالة المساواة التامة ينطبق منحنى لورنز على خط المساواة فتصبح قيمة المساحة بين منحنى لورنز وخط المساواة صفرا، عندئذ تساوي قيمة معامل جيني صفرا. أما في أقصى حالة من عدم المساواة في توزيع الدخل، أي الحالة التي لا يحصل فيها أي من أفراد المجتمع على أي دخل باستثناء فرد واحد يستحوذ على كل الدخل، فينطبق منحنى لورنز على الضلع الأسفل وعلى الضلع الأيمن للمثلث تحت خط المساواة.

عندئذ تكون قيمة المساحة بين منحنى لورنز وخط المساواة مساوية لقيمة مساحة المثلث تحت خط المساواة، وبهذا تساوي قيمة معامل جيني 1 أو 100% إذا أخذت بصيغة النسبة المئوية. يستخلص مما سبق أن قيمة معامل جيني المعبر عنها بشكل نسبة مئوية، تقع بين صفر و 1، وكلما كانت قيمة هذا المعامل أعلى كان توزيع الدخل أكثر تفاوتا، وهي

تساوي صفرا في حالة المساواة التامة في توزيع الدخل وتساوي 1 في أقصى حالة عدم مساواة في توزيع الدخل. ولحساب قيمة معامل جيني بشكل نسبة مئوية من البيانات المبوبة يستخدم القانون الآتي:

$$G = 100 - \left(\frac{\sum Pi(Si+Si-1)}{100} \right)$$

حيث G تشير إلى معامل جيني، Pi تساوي النسبة المئوية لعدد الأفراد لفئة الإنفاق i و Si و Si−1 هما قيمة المتجمع الصاعد للنسب المئوية للإنفاق المقابلة لفئة الإنفاق i ولفئة الإنفاق السابق i−1، على التوالي.

للتوضيح نستخرج معامل جيني باستخدام بيانات جدول (1) التي سبق استخدامها في المثال السابق لرسم منحنى لورنز. ويبين جدول (3) العمليات الحسابية المطلوبة لهذا الغرض.

جدول (3): بيانات حساب معامل جيني

فئة الإنفاق(دينار/ فرد/ سنة) (١)	المتجمع الصاعد للإنفاق(%) Si (٢)	Si+Si−1 (٣)	نسبة الأفراد ضمن فئة الإنفاق(%) Pi (٤)	Pi(Si+Si−1) (٥)
اقل من ٢٠٠	0.4	0.4	2.0	0.80
٢٠٠- اقل من ٣٠٠	2.8	3.2	7.1	22.72
٣٠٠- اقل من ٤٠٠	8.8	11.6	13.2	153.12
٤٠٠- اقل من ٥٠٠	17.5	26.3	15.0	394.50
٥٠٠- اقل من ٦٠٠	26.9	44.4	13.3	590.52
٦٠٠-اقل من ٧٠٠	35.9	62.9	10.8	679.32
٧٠٠- اقل من ٨٠٠	43.5	79.4	7.9	627.26
٨٠٠- اقل من ٩٠٠	50.4	93.9	6.3	591.57
٩٠٠- اقل من ١٠٠٠	56.1	106.4	4.7	500.08
١٠٠٠- اقل من ١٥٠٠	73.5	129.6	11.3	1464.48
١٥٠٠-اقل من ٢٠٠٠	82.6	156.1	4.1	640.01
أكثر من ٢٠٠٠	100.0	182.6	4.4	803.44
الفئات كافة	-	-	100	6467.82

إن قيم العمود الثاني في جدول (3) تساوي قيم العمود الأخير في جدول (2)، وقيم العمود الرابع في جدول (3) تساوي قيم العمود الثاني في جدول (2) ونجد كل واحدة من

قيم العمود الثالث في جدول (3) عن طريق جمع القيمة المقابلة لها في العمود السابق مع القيم السابقة لتلك القيمة في العمود المذكور. وتساوي أول قيمة في العمود الثالث، 0.4، القيمة المقابلة في العمود السابق لعدم وجود قيمة سابقة لها في ذلك العمود. وتساوي ثاني قيمة في العمود الثالث 3.2، القيمة المقابلة في العمود السابق، 2.8، مضافا إليها القيمة السابقة في العمود المذكور، 0.4، وهكذا بالنسبة لبقية قيم العمود 3. ونجد قيم العمود الأخير من جدول (3) عن طريق ضرب القيمتين المقابلتين في العمودين 3 و 4. ويمثل مجموع العمود الأخير القيمة (Σ Pi(Si+Si–1) لتي تعوض في قانون معامل جيني:

$$G = 100 - \left(\frac{6467.82}{100}\right)$$
$$= 100 - 64.7 = 35.3\ \%$$

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة معامل جيني تختلف باختلاف نوع البيانات، (دخل أو إنفاق)، وباختلاف صيغة الفئات، (فئات أسرة أو فرد)، وباختلاف مؤشر توزيع السكان، (أفراد أو اسر). وعليه لا تصلح مقارنة قيم معامل جيني المحسوبة من بيانات مختلفة من حيث النوع أو صيغة الفئات أو مؤشر توزيع السكان إذ قد تؤدي إلى استنتاجات مضللة.

والآن، عزيزي الدارس، لتأكد لاستيعابك لما سبق أجب عن التالي:

أسئلة التقويم الذاتي (1)

بين المرتكزات التي يقوم عليها منحنى لورنز.

قارن بين معامل لورنز ومعامل جيني من حيث المفهوم، واوجه الاختلاف.

3.1.3 نسبة توزيع الدخول Income Distribution Ratio

إن احد أسباب تفشي الفقر سوء توزيع الدخل ويمكن قياس عدالة توزيع الدخول من خلال متابعة نصيب الخمس الأدنى من السكان في الإنفاق إلى الخمس الأعلى من السكان في الإنفاق. بمعنى آخر ما حصة الخمس الأغنى إلى الخمس الأفقر؟ وبتتبع حصة الأخماس من الإنفاق عبر الزمن يتبين مدى التحسن أو السوء في توزيع الدخول، وكلما زاد نصيب الخمس الأدنى من الإنفاق قلَّ نصيب الخمس الأعلى، وهذا يعني تحسناً في توزيع الدخول

بين أفراد المجتمع، والعكس في حالة انخفاض حصة الخمس الأدنى من الإنفاق. ونعرض في الجدول رقم (4) حصة الأخماس من الإنفاق لدولة نامية.

جدول رقم (4)

حصة الأخماس من الإنفاق لسنوات مختارة

فئة السكان	١٩٨٦	١٩٩٦/١٩٩٧	٢٠٠٦/٢٠٠٧
الخمس الأول	٩,٠	١١,٠	١٣,٦٢
الخمس الثاني	١٣,٠	١٥,٠	١٦,٣٨
الخمس الثالث	١٣,٠	١٨,٠	١٨,١٥
الخمس الرابع	٢٠,٠	٢٥,٠	٢٠,٥٨
الخمس الخامس	٤٥,٠	٣١,٠	٣١,٢٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
حصة الخمس الأغنى إلى الخمس الأفقر	٥,٢	٢,٨	٢,٣

المصدر: حسابات من نتائج مسوحات الإنفاق العائلي في ليبيا، 2008

4.1.3 معامل كوزنتز

يستند معامل كوزنتز (Kuznets coefficient) على فكرة حصص نسب معينة من السكان، كما في المؤشرات السابقة. إلا انه في هذا المعامل لا تؤخذ حصّتا أعلى وادنى فئتين وإنما حصص جميع الفئات. ويحسب معامل كوزنتز باستخدام الحصص لكل 10 % ، أي حسب التقسيمات العشيرية، من السكان وفق القانون التالي:

$$\text{معامل كوزنتز} = \frac{\sum | Di - 5 |}{190}$$

حيث إن الخطين العموديين في البسط يشيران إلى القيمة المطلقة، أي القيمة الموجبة المقابلة في حال أن القيمة بين الخطين سالبة. ويلاحظ انه في حال المساواة التامة للتوزيع، يحصل كل 10% من السكان على 10% من الدخل. عندئذ تصبح كل القيم |Di – 10| مساوية للصفر مما يعني أن قيمة معامل كوزنتز تكون صفرا. أما في أقصى حالة من عدم المساواة في توزيع الدخل

فلا تحصل أي فئة من الفئات العشرية التّسع الأولى على أي دخل وتستحوذ الفئة العشرية الأخيرة على كل الدخل، أي تكون قيمة Di تساوي صفراً بالنسبة لأول تسع فئات والى 100 بالنسبة للفئة العاشرة. عندئذ تصبح القيم |Di – 10| مساوية إلى 10 بالنسبة للفئات العشرية التسع الأولى ومساوية إلى 90 بالنسبة للفئة العشرية الأخيرة وبهذا يكون المجموع في البسط مساويا إلى9 X 180=90 + 10 وبالقسمة على 180 عند تطبيق القانون، نحصل على قيمة معامل كوزنتز تساوي 1. وبهذا فان قيمة معامل كوزنتز تشبه قيمة معامل جيني في أنها تقع بين القيمة صفر والقيمة 1حيث تساوي صفرا في حالة المساواة التامة في التوزيع وتساوي 1 في أقصى حالة عدم مساواة في التوزيع، وكلما كانت قيمة هذا المعامل أعلى كانت اللامساواة في التوزيع أكثر شدة.

وكما في حالة معامل جيني يمكن حساب قيمة معامل كوزنتز بشكل نسبة مئوية وذلك بضرب نتيجة الحساب في قانون معامل كوزنتز في 100 . وكمثال توضيحي نفترض أن توزيع الإنفاق حسب فئات الإنفاق لكل 10% من السكان هي كما هو مبين في العمود الثاني من جدول 5 ولإيجاد معامل كوزنتز نستخرج القيم في العمود الثاني، وذلك بطرح 10 من القيمة المقابلة في العمود الأول. عندئذ تكون مجموع قيم العمود الثالث مساوية إلى صفر لأننا طرحنا ما مجموعه 10 X 10 = 100 من قيم العمود الأول التي يبلغ مجموعها 100. ونستخرج قيم العمود الأخير في جدول 5 من قيم العمود الثاني وذلك بإهمال الإشارات السالبة فيها، ثم نجد مجموع قيم العمود الأخير ونعوضه في القانون:

جدول (5): بيانات حساب معامل كوزنتز

فئة الإنفاق	حصة الفئة من الإنفاق Di (٪) (١)	Di – 10 (٢)	| Di – 10 | ٣))
أفقر ١٠٪ من السكان	3.1	-6.9	6.9
ثاني ١٠٪ من السكان	4.9	-5.1	5.1
ثالث ١٠٪ من السكان	5.9	-4.1	4.1
رابع ١٠٪ من السكان	6.7	-3.3	3.3
خامس ١٠٪ من السكان	7.3	-2.7	2.7
سادس ١٠٪ من السكان	8.2	-1.8	1.8
سابع ١٠٪ من السكان	9.6	-0.4	0.4
ثامن ١٠٪ من السكان	11.5	1.5	1.5
تاسع ١٠٪ من السكان	14.9	4.9	4.9
أغنى ١٠٪ من السكان	27.9	17.9	17.9
الفئات كافة	100.0	0.0	48.6

$$\text{معامل كوزنتز} = \frac{48.6}{180} = 0.27$$

وبهذا تكون قيمة معامل كوزنتز مساوية إلى 0.27 وهي تساوي 27% بصيغة النسبة المئوية. ويلاحظ أن قيمة معامل كوزنتز تختلف عن قيمة معامل جيني التي سبق حسابها باستخدام بيانات فئات الإنفاق بالدينار في المثال السابق. ويحسب معامل كوزنتز باستخدام تقسيمات أخرى للسكان مع تعديل مقام قانون الحساب. وفي حال اعتماد فئات يتضمن كل منها 5% من السكان بدلا من 10%، يصبح القانون:

$$\text{معامل كوزنتز} = \frac{\Sigma \ |Di - 5|}{190}$$

والآن، عزيزي الدارس، اختبر معلوماتك بالإجابة عن التالي:

أسئلة التقويم الذاتي (2)

اختر الإجابة الصحيحة:

قيمة معامل جيني تختلف باختلاف:

أ- نوع البيانات.

ب- مؤشر توزيع السكان.

جـ- أ. + ب.

د- لا شيء مما ذكر.

معامل كوزنتز يأخذ بالاعتبار:

أ- حصص جميع الفئات.

ب- حصة أعلى فئة.

جـ- حصة أدنى فئة.

د- حصة أعلى وأدنى فئة.

يتطلب قياس التفاوت في توزيع الدخول:

أ- تصنيف أصحاب الدخول إلى فئات حسب مستوى دخولهم.

ب- استخدام الإنفاق بديلاً للدخل.

جـ- أ + ب.

د- مستوى أداء الاقتصاد القومي.

أسئلة التقويم الذاتي (3)

إذا كان لديك البيانات التالية عن بلد ما :

فئة الإنفاق	حصة الفئة من الإنفاق Di %
أفقر 10% من السكان	2.2
ثاني 10% من السكان	5.3
ثالث 10% من السكان	5.9
رابع 10% من السكان	6.3
خامس 10% من السكان	6.8
سادس 10% من السكان	9.1
سابع 10% من السكان	9.4
ثامن 10% من السكان	10.9
تاسع 10% من السكان	15.7
أغنى 10% من السكان	28.4
الفئات كافة	100.0

احسب معامل كوزنتز لهذا البلد؟ وهل يوجد مساواة أو عدم مساواة في توزيع الدخل؟

4. الفقر وقياسه

1.4 أساليب قياس الفقر (باقر، 2005)

عزيزي الدارس، يوجد أكثر من أسلوب لقياس الفقر، منها أسلوب خط الفقر، وأسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة، ويعتمد اختيار الأسلوب الأنسب على مجموعة من العوامل، منها السياسات الاجتماعية، ومدى توفر البيانات المطلوبة، ومدى درجة الدقة التي ينصف بها أسلوب قياس الفقر، وعوامل سياسية واجتماعية.

وقد تقتضي هذه العوامل، وعوامل أخرى غيرها، اللجوء إلى أكثر من أسلوب واحد وأكثر من طريقة ضمن ذات الأسلوب. وبذلك يمكن الجمع بين خصائص طرق وأساليب متنوعة. ومن ناحية أخرى، يتيح العمل بأكثر من أسلوب وطريقة إمكانية المقارنة والتدقيق بين نتائج مختلف الطرق والأساليب، مما يساعد في فهم مسألة الفقر من وجهات نظر متعددة، ويساهم في الوصول إلى صورة أكثر شمولا ودقة عن أسباب الفقر وسبل معالجته.

أولا: أسلوب خط الفقر

يعتمد هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع المعني أولا إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق ما يسمى بخط الفقر. وهناك أنواع مختلفة من خطوط الفقر أهمها خط الفقر المطلق وخط الفقر المدقع وخط الفقر النسبي. ويحدد خط الفقر تبعا للتعريف المعتمد للفقر وواقع المجتمع قيد الدراسة.

يعد خط الفقر المطلق، وما يشتق منه من مؤشرات، الأنسب بالنسبة للدول النامية. ويعرف خط الفقر المطلق، ويطلق عليه تسمية خط الفقر العام أيضا، بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من مواد غذائية وملابس ومسكن وتعليم وصحة والاحتياجات الأساسية الأخرى.

ويستخدم، إضافة إلى خط الفقر المطلق، ما يعرف بخط الفقر المدقع الذي يطلق عليه خط الفقر الشديد أيضا. وتتبع عدة طرق لتقدير خط الفقر المدقع من بينها اعتباره يساوي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط.

وإضافة إلى خطي الفقر المطلق والمدقع، تستخدم خطوط فقر خاصة لأغراض معينة. ومن بين هذه الخطوط ما يستخدمه البنك الدولي لأغراض المقارنات لنسب الفقر كخط الفقر دولار واحد للفرد في اليوم، ودولارين للفرد في اليوم.

والآن، عزيزي الدارس، أجب عن التالي:

تدريب (1)

يوجد أكثر من أسلوب لقياس الفقر، وضح مضامين هذه الأساليب، والهدف من تطبيق كل منها؟
ما المآخذ التي تؤخذ على استخدام أسلوب خط الفقر؟

ثانيا: أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة

يتطلب تطبيق أسلوب خط الفقر السالف الذكر توفر بيانات عن إنفاق ودخل الأسرة لا تتوفر في الغالب بالمستوى المطلوب من التفصيل والدقة. كما أن هذا الأسلوب لا يأخذ بالاعتبار السلع والخدمات الأساسية التي لا تعتمد على دخل الأسرة بضمنها تلك التي تحصل عليها الأسرة مجانا أو بأسعار رمزية من الدولة والمتعلقة بالتعليم والصحة والإسكان وغيرها. لذلك طور أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة لقياس الفقر عن طريق القياس المباشر لواقع إشباع الحاجات الأساسية بدلا من الاعتماد على القدرة الدخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب خط الفقر.

ويعتمد أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة (Unsatisfied Basic Needs : UBN) على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية، بدلا من الاعتماد على القدرة الدخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب خط الفقر. يمتاز هذا الأسلوب، إضافة إلى شموله للحاجات الأساسية التي لا تعتمد على دخل الأسرة، بان البيانات المطلوبة لتطبيقه هي أكثر توفرا ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر. فبوجه عام تستخدم لتطبيق أسلوب الحاجات الأساسية بيانات التعداد العام للسكان أو بيانات مسوحات الأسرة بأنواعها المختلفة، في حين يتطلب تطبيق أسلوب خط الفقر بيانات مسوحات نفقات ودخل الأسرة أو بيانات تفصيلية عن الإنفاق أو الدخل من مصادر أخرى.

ويطبق هذا الأسلوب بطريقة مبسطة عن طريق تصنيف الأسرة بأنها فقيرة إذا كانت واحدة أو أكثر من حاجاتها الأساسية غير مشبعة. وتتمثل الخطوة الأولى للتطبيق بتحديد الحاجات الأساسية للأسرة ووسائل إشباع تلك الحاجات. ثم يتم اختيار مؤشر واحد أو أكثر لقياس درجة إشباع كل حاجة أساسية. وتحدد لكل مؤشر قيمة دنيا، تدعى عتبة الحرمان،

تعتبر دونها الحاجة الأساسية التي يمثلها المؤشر غير مشبعة. وتصنف الأسرة بأنها فقيرة إذا وقعت في واحدة أو في عدد من الحاجات الأساسية دون عتبة الحرمان.

كما يمكن تطبيق أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة عن طريق حساب دليل إحصائي للحاجات الأساسية غير المشبعة. ولحساب الدليل تحدد أولا ميادين الحاجات الأساسية ويتم اختيار عدد من المؤشرات لتمثيل كل ميدان. وتعطى لكل مؤشر علامة تتراوح بين صفر و 2. وتعطى العلامة صفر لحالة الحرمان القصوى من الحاجة الأساسية والعلامة 2 لحالة الإشباع القصوى للحاجة الأساسية. وتمثل العلامة 1 عتبة الحرمان من الحاجة الأساسية حيث يعدّ الأفراد أو الأسر الحاصلون على علامة اقل من 1 بأنهم يعانون من الحرمان في إشباع الحاجة الأساسية.

وعلى سبيل المثال، يمكن اختيار مؤشر وسيلة التدفئة الرئيسية في المسكن كأحد مؤشرات ميدان السكن مع إعطاء هذا المؤشر العلامات الآتية:

لا يوجد تدفئة	0
تدفئة غير مركزية على الحطب أو على الفحم	0.5
تدفئة غير مركزية على الغاز أو النفط الأبيض (الكاز)	1.0
تدفئة غير مركزية على الكهرباء	١،٥
تدفئة مركزية	2.0

وهكذا مثّلت حالة عدم وجود تدفئة حالة الحرمان القصوى، وحالة التدفئة غير المركزية على الغاز أو النفط الأبيض (الكاز) تمثل عتبة الحرمان، وحالة وجود تدفئة مركزية تمثل حالة الإشباع القصوى.

ومن الواضح أن تطبيق الدليل ينطوي على الاجتهاد الشخصي من قبل معد الدليل من حيث تحديد ميادين الحاجات الأساسية واختيار المؤشرات الممثلة لهذه الميادين وتحديد علامات كل مؤشر. الأمر الذي يتطلب مشاركة أفراد معنيين ومتخصصين في وضع الدليل وتطويره بحيث يكون معبرا بشكل دقيق لتقييم مستويات إشباع الحاجات الأساسية للسكان.

لا يمثل أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة وأسلوب خط الفقر طريقتين مختلفتين لوصف نفس الظاهرة، وإنما يعكس كل منهما الفقر من وجهة نظر مختلفة، وبالتالي يكمل أحدهما الآخر. وبناء عليه اقترحت منهجية للجمع بين الأسلوبين عن طريق حساب ما يدعى بمقياس الفقر المتكامل.

في الواقع، قد تصنف ذات الأسرة وفق أسلوب خط الفقر بشكل مختلف عن تصنيفها وفق أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة. فقد يكون دخل أسرة ما فوق خط الفقر إلا إنها محرومة من إشباع بعض الحاجات الأساسية لعدم توفر وسائل إشباع تلك الحاجات، كالمدارس ووسائل الصرف الصحي، في منطقة سكناها. كما قد يحصل العكس، فيقع دخل الأسرة دون خط الفقر رغم أن حاجاتها الأساسية مشبعة. وتنطبق هذه الحالة على الأسر التي واجهت انخفاضاً سريعاً في دخولها، بسبب البطالة أو ظروف الحرب أو التضخم أو ما شابه، دون أن يؤدي ذلك إلى حرمانها من الحاجات الأساسية. وبناءً عليه، يمكن تصنيف الأسر إلى أربعة أنواع:

1. فقيرة فقرا مزمنا: الأسر التي تصنف فقيرة بموجب كلا الأسلوبين.
2. فقيرة حديثا: الأسر الفقيرة وفقا لأسلوب خط الفقر إلا أنها ليست فقيرة بموجب أسلوبالحاجات الأساسية غير المشبعة.
3. فقيرة هيكليا: الأسر الفقيرة وفقا لأسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة إلا أنها ليست فقيرة بموجب أسلوب خط الفقر.
4. غير فقيرة: الأسر غير الفقيرة بموجب كلا الأسلوبين.

يختلف الأسلوبان أيضا من حيث إمكانية توظيفهما لوضع سياسات التخفيف من الفقر. ويستفاد من أسلوب خط الفقر لوضع السياسات ذات الصلة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية. أما أسلوب الحاجات الأساسية فيستفاد منه لوضع السياسات الكفيلة بتوفير البنية التحتية والخدمات والتسهيلات المتعلقة بالسكن والمياه المأمومة والصرف الصحي والتعليم والصحة والوسائل الأخرى لإشباع الحاجات الأساسية. بعبارة أخرى يمكن توظيف أسلوب خط الفقر بشكل رئيسي في وضع السياسات الاقتصادية في حين يمكن توظيف أسلوب الحاجات الأساسية في وضع السياسات الاجتماعية. والآن، عزيزي الدارس، تحقق من إتقان تعلمك للقسم الثالث من هذه الوحدة بالإجابة عن التالي:

تدريب (2)

نستطيع تطبيق أسلوب الحاجات غير المشبعة عن طريق حساب دليل إحصائي للحاجات الأساسية غير المشبعة. ما الذي يجب فعله لتطبيق ذلك؟ وعلام ينطوي تطبيقه؟
ما نوع البيانات التي يعتمد عليها في حساب خط الفقر في فلسطين ؟

ثالثاً : دليل الفقر البشري HPI

تم استحداث دليل آخر هو دليل الفقر البشري (HPI) في عام 1997 . ويحتوي الدليل كمقياس تلخيصي خصائص متعددة للحرمان بهدف الوصول إلى دليل عام للتعرف على الفقر في منطقة ما . يركز الدليل على الحرمان في ثلاثة جوانب حياتية تم تحديدها في دليل التنمية البشرية هي : مدة الحياة ، والتعليم والمستوى المعيشي . يعكس الوجه الأول للحرمان فرصة البقاء على قيد الحياة من خلال الوفاة في عمر مبكر نسبيا ، بينما يعكس الوجه الثاني الحرمان من المعرفة من خلال الاستبعاد من عالم التعليم والاتصال والتواصل ، أما الوجه الثالث من الحرمان فيركز على عدم وجود مستوى معيشي مقبول من خلال الإمداد الاقتصادي العام .

تم تقسيم دليل الفقر البشري في عام 1998 إلى دليلين هما : دليل الفقر البشري الأول HPI-1 الذي يستخدم لقياس مدى انتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية ودليل الفقر البشري الثاني HPI-2 الذي يستخدم لقياس الفقر في الدول المتقدمة . ولا شك أن هذه المقاييس – بعضها لا يزال محلاً للتطوير والتحسين– قد وفرت إمكانيات أكثر عمقا لدراسة أوضاع التنمية البشرية من خلال توسيع الأبعاد المتعلقة بالخيارات والقدرات البشرية من جهة ، والأبعاد المتعددة للحرمان والتي منها الفقر والأوضاع الصحية الخطرة والأمية والفقر البيئي .

مركبات دليل التنمية البشرية HDI ودليل التنمية للنوع الاجتماعي GDI
ودليلي الفقر البشري الأول HPI-1 والثاني HPI-2

الدليل	مدة الحياة	المعرفة	المستوى المعيشي	المشاركة أو الاستبعاد
HDI	توقع الحياة وقت الولادة	1. معدل تعلم البالغين 2. معدل الالتحاق الإجمالي	دخل الفرد المعدل بالدولار الأمريكي	
GDI	توقع الحياة وقت الولادة للذكور والإناث	1. معدل التعلم للبالغين الذكور والإناث 2. معدل الالتحاق المشترك للذكور والإناث	نصيب الإناث والذكور من الدخل	
HPI-1	نسبة السكان الذين لا يتوقع أن يظلوا على قيد الحياة حتى العمر 40 سنة	معدل الأمية	1. نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه نقية ولا على الخدمات الصحية 2. نسبة الأطفال ناقصي الوزن في أعمار دون الخامسة	
HPI-2	نسبة السكان الذين لا يتوقع أن يظلوا على قيد الحياة حتى العمر 60 سنة	معدل الأمية الوظيفي	نسبة السكان تحت خط الفقر للدخل (نسبة السكان دون وسيط الدخل)	البطالة طويلة الأمد (سنة فأكثر)

2.4 قياس الفقر محلياً وإقليمياً وعالمياً

1.2.4 حجم الفقر محلياً

حسب دليل الفقر HPI-1 كان ترتيب فلسطين عام 2005 تاسعا بين 108 دول نامية، وبلغ مقياس الفقر البشري لفلسطين 6.6%، حيث كان الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40 عام 5.2%، وكانت نسبة الأمية في عام 2005 لدى البالغين من عمر 15 سنة فما فوق 7.6% وهي تعتبر نسبة جيدة إذا ما علمنا أن نسبة الأمية لدى نفس الفئة تبلغ 30.1 % في الجزائر، و 47.7% في المغرب لنفس الفترة. أما نسبة الأشخاص الذين لا يستخدمون مصدرا محسنا للمياه في الأراضي الفلسطيني فقد بلغت 8% لعام 2004، وبلغت نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم (أقل من خمس سنوات) 5% لعام 2004.

وإذا ما نظرنا إلى الأرقام السابقة نلاحظ أن وضع فلسطين مقارنة بالظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها بفعل الاحتلال يعدّ جيداً بالنسبة للتنمية البشرية مقارنة بالدول النامية الأخرى، فالأرقام في العديد من الدول النامية يعدّ مخيفة جدا.

2.2.4 حجم الفقر إقليمياً

جدول (6) حجم الفقر

الدولة	دليل الفقر البشري(HPI-1)		نسبة الأمية لدى البالغين (١٥ سنة فأكثر)	نسبة السكان الذين لا يستخدمون مصدراً محسناً للمياه	الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياه حتى سن ٤٠ سنة
	الترتيب	القيمة			
مصر	٤٨	٢٠	٢٨,٦	٢	٧,٥
الأردن	١١	٦,٩	٨,٩	٣	٦,٤
لبنان	١٨	٨,٥		٠	٦,٣
سوريا	١٣	١٣,٦	١٩,٢	٧	٤,٦
الامارات المتحدة	١٧	٨,٤	١١,٣	٠	٢,١
قطر	١٣	٧,٨	١١	٠	٣,٧

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2007.

نلاحظ من الجدول (6) أن نسب الفقر تتفاوت من دولة لأخرى، حيث كانت النسبة اكبر من 10% لكل من مصر وسوريا وذلك عائد لارتفاع حجم الأمية بين السكان وانخفاض حصة الفرد من الدخل مما يعني انخفاض القدرة الشرائية للفرد وارتفاع احتمال الموت عند الولادة كما هو حاصل لمصر، حيث بلغت النسبة 7.5% وهذه النسبة منطقية إذا ما نظرنا إلى أن نسبة كبيرة من الطبقة المهمشة في مصر تعيش في بيوت لا تتوفر فيها الحدود الدنيا من متطلبات الحياة، فهي تفتقر للتهوية ولا تدخلها الشمس ولا يوجد فيها نظام صرف صحي، وهذا كله يزيد احتمالات الوفاة.

في حين كان دليل الفقر البشري HPI-1 اقل من 10% لكل من لبنان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وهذا عائد إلى ارتفاع دخل الفرد في منطقة الخليج العربي بصفة عامة بسبب انخفاض نسبة البطالة الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية التي تستقطبها تلك البلدان التي تتوفر فيها ثروة نفطية كبيرة، وإلى دور الدولة في تلك المنطقة التي تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية من سكن وتعليم وصحة للسكان الذين تعدّ أعدادهم الصغيرة عاملاً مساعداً مقارنة بمصر.

أما في لبنان فنسبة الأمية منخفضة والوعي الصحي والبيئي مرتفع، وتمتاز بتنوع ونهضة ثقافية، ولكن هناك طبقات مهمشة وفقيرة مثل اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون ظروفاً صعبة.

3.2.4 حجم الفقر عالمياً

نلاحظ من تقرير التنمية البشرية لعام 2007 إن نسبة الفقر حسب دليل الفقر البشري (HPI-1) مرتفعة لمعظم الدول الإفريقية حيث تجاوزت النسبة 50% في العديد من الدول مثل غينيا، إثيوبيا، تشاد، مالي، النيجر وبركينا فاسو. بينما تراوحت النسب بين 8% و 20% لمعظم دول أمريكا اللاتينية ودول أسيا.

أما بالنسبة لدليل الفقر البشري (HPI-2) فلم تتوفر بيانات عن دول أوروبا الشرقية في تقرير التنمية البشرية، وبالنسبة للدول الصناعية والأوروبية الأخرى، فقد جاءت السويد بنسبة 6.3% وتلتها النرويج وهولندا وفنلندا وجاءت الولايات المتحدة في المركز السابع عشر بنسبة 15.4%، والجدول (7) يبين مؤشر الفقر البشري لـ 19 دولة.

جدول (7) : مؤشر الفقر البشري (HPI-2) لمجموعة من الدول

الدولة	الترتيب	النسبة (٪)
السويد	١	6.3
النرويج	٢	6.8
هولندا	٣	8.1
فنلندا	٤	8.1
الدنمارك	٥	8.2
ألمانيا	٦	10.3
سويسرا	٧	10.7
كندا	٨	10.9
لوكسمبورغ	٩	11.1
النمسا	١٠	11.1
فرنسا	١١	11.2
اليابان	١٢	11.7
استراليا	١٣	12.1
بلجيكا	١٤	12.4
اسبانيا	١٥	12.5
المملكة المتحدة	١٦	14.8
الولايات المتحدة	١٧	15.4
ايرلندا	١٨	16
ايطاليا	١٩	29.8

تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2007.

3.4 الخصائص الاقتصادية للفقراء

يتميز الفقراء في أماكن تواجدهم في مختلف أنحاء العالم بخصائص اقتصادية متشابهة من أبرزها : انخفاض مستوى الدخل الذي يبلغ أقل من دولار في العديد من الدول النامية . ارتفاع معدل البطالة بأنواعها(الوظيفية والموسمية، . . الخ) لدى الفقراء وإذا توفرت فرص عمل فإنها تكون لفترات قصيرة بدخل منخفض . ضعف القدرة الاستهلاكية لدى معظم الفقراء فعدد كبير جدا من الفقراء لا يستطيع توفير السلع الضرورية التي تبقيه على قيد الحياة . انخفاض المدخرات وربما انعدامها بسبب إنفاق جميع الدخل المتاح على الاستهلاك . العبء الذي يشكله الفقراء على ميزانية الدولة بسبب نفقات الضمان الاجتماعي والبطالة التي تقدمها بعض الدول للفقراء .

أسئلة التقويم الذاتي (4)

ما الخصائص الاقتصادية للفقراء؟

قارن مستوى الفقر في فلسطين نسبة إلى الدول المجاورة .

5. النمو السكاني والتنمية الاقتصادية

1.5 جدلية النمو السكاني

عزيزي الدارس، لا شك أن النمو السكاني وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجري تقييمه بصورة مختلفة باختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية والاجتماعية. فهناك وجهة نظر تعدّ النمو السكاني عنصراً وعاملاً مساعداً على تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة أكبر من النمو السكاني البطيء أو من وضع الاستقرار السكاني، حيث يعدّ النمو السكاني القوة الوحيدة القادرة على جعل المجتمعات في الدول النامية تبدل أساليبها وتحولها في المدى البعيد إلى مجتمعات أكثر تقدماً وإنتاجية.

قدم العديد من اقتصاديي عقد الستينات والسبعينات من القرن العشرين حججاً مستفيضة بأن النمو السكاني يمكن أن يدعم التنمية الاقتصادية، حيث يرون أن الحجم الكبير من السكان يزيد الطلب الاستهلاكي، ويخلق الشروط المناسبة لتطوير مشاريع اقتصادية الحجم تتميز بانخفاض التكاليف الإنتاجية العالية.

وهناك وجهة نظر ثانية ترى أن التزايد السريع للسكان يمثل أحد أهم عوامل التخلف في البلدان النامية، وجميع المواجهات تعود إلى التزايد السريع للسكان، الذي يؤدي إلى الفقر ونقص التغذية والمرض والتلوث وانخفاض مستوى المعيشة وغير ذلك من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. . ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أن التنمية الاقتصادية يعيقها التزايد السكاني.

من وجهة نظر أخرى وسطية بين وجهتي النظر السابقتين، تجد أن النمو السكاني ليس السبب الرئيسي لمستويات المعيشة المنخفضة، وعدم المساواة والحرية المحددة في الاختيار، والتي تتصف بها معظم الدول النامية، وإنما السبب يكمن في الطبيعة المزدوجة للنظام الاقتصادي والاجتماعي القطري والعالمي. . وترى أن مشكلة السكان ليست في عددهم بقدر ما هي في نوعية حياة السكان ومستوى معيشتهم ووضعهم المادي بصورة عامة، والذي هو انعكاس لهيمنة الدول المتقدمة على موارد الدول النامية، من حيث كمية هذه الموارد والانتفاع منها وأوجه توزيعها.

ومن وجهة نظر أخرى تجد أن التزايد السريع للسكان يساهم في تقوية وتكثيف مشكلات التخلف، ويحد من احتمالات التنمية وفرصها. كما أن معظم المشكلات السكانية

مصدرها ارتفاع الكثافة وتمركزها، وبخاصة في المناطق الحضرية نتيجة للهجرة المتسارعة من الريف إلى الحضر، ولذلك على الدول النامية بالإضافة إلى وضع استراتيجية للتنمية لمعالجة المتغيرات السكانية، التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية مثل: الفقر المطلق، وسوء التغذية، والبطالة، والمستوى التعليمي المنخفض للسكان ومدى مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك. ويعتقد الكثير من المفكرين أن التطور الاقتصادي يجري ويأخذ أبعاده تحت مظلة التأثير المشترك لمختلف العوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية، وأكثر من ذلك من المستحيل وجود أي من المتغيرات الاقتصادية أو السكانية بصورة منفردة أو منعزلة عن العوامل الأخرى، لذلك فمن مهمة العلوم الاقتصادية والسكانية والاجتماعية وبعض العلوم الأخرى، اكتشاف وتحقيق العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات السكانية، وقياس طبيعة وحدود هذه العلاقة.

2.5 عوامل التزايد السكاني

لا يولد كل تزايد سكاني سلبيات ومشاكل إلا إذا تفاقم وتعدى حدود الإنتاج والإمكانيات المتاحة حيث يصبح مشكلة. والقضية نسبية ففي حين يشكو بلد مثل مصر الاكتظاظ رغم أن معدل التزايد السنوي فيه (22) في الألف سنوياً، نجد ليبيا لا تشكو منه رغم أن سكانها يتزايدون بمعدل (35) في الألف سنوياً.

إن معدل التزايد هذا عبارة عن محصلة لعوامل عديدة تتركز تأثيراتها أولاً على كل من: الخصوبة أي الإنجاب والتوالد ثم مستوى ونمط الوفاة ثم الهجرة الخارجية. غير أن كلاً من الخصوبة ومستوى الوفاة والهجرة بدورها متأثرة بعوامل عديدة أخرى:

- **الخصوبة**: من بحوث عديدة ومقارنات على مدى أجيال اتضح أن الخصوبة العالية، أي زيادة عدد المواليد لكل أسرة أو انخفاض أعدادهم، يتأثر بالعوامل التالية أساساً: زواج المرأة بسن مبكرة، والأمية، وعدم مشاركة المرأة في العمل المنتج اقتصادياً، وضعف أو عدم وجود نظام تنظيم الأسرة.
- **الوفاة**: العامل الأكثر تأثيراً على رفع أو خفض مستوى الوفاة هو النظم الصحية: توفرها والأخذ بأسبابها.
- **الهجرة**: من الخارج وإليه، وهذه يتحكم فيها عامل الجذب الاقتصادي وإمكانية التجاوب معه.

معدل النمو السكاني = معدل المواليد – معدل الوفيات + معدل صافي الهجرة الخارجية

إن العلاقة بين مستويات المعيشة والنمو السكاني كبيرة خاصة في المجتمعات النامية حيث

العوامل التي تؤثر في معدلات المواليد والخصوبة :

عوامل فردية	عوامل بيئية
1- الشغف بالأطفال	1- معدلات بيئية
2- الحرص على الزواج	2- نسبة المتزوجات
3- الفقر	3- توزيع المتزوجات حسب السن
4- مدى شيوع العائلات ذات الحجم الكبير	4- توزيع المواليد حسب عمر الأمهات
5- انعدام الهوايات يؤدى إلى جعل الزواج هواية شائعة	5- الوضع الاجتماعي للمرأة
6- مدى شيوع النزعة إلى البر والإحسان	6- المستوى الثقافي والتعليمي
7- درجة الطموح : الأكثر طموحاً غالبا ما يكون أكثر حرصاً	7- مدى انتشار وسائل تحديد النسل
	8- درجة الريفية والحضرية

3.5 النمو السكاني ونوعية الحياة

إن العلاقة بين مستويات المعيشة والنمو السكاني كبيرة خاصة في المجتمعات النامية حيث تبين أن التحسن في مستوى المعيشة يؤدي إلى نمو سريع في السكان ، ومن الواضح أن الدول العربية سجلت منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي معدل نمو سكاني عاليا ، مقارنة بالمستوى الدولي لمتوسط معدل النمو السكاني .

والسبب هو تحسن الوضع المعيشي لأغلب سكان المنطقة نتيجة لتوافر الموارد الاقتصادية جراء اكتشاف كميات كبيرة من النفط في المنطقة ، وهذا الارتفاع في متوسط معدل النمو السكاني الناتج عن تحسن الوضع المعيشي يعدّ ظاهرة طبيعية ، فمن المعروف أن تحسن الوضع الصحي في المجتمع يؤدي إلى ارتفاع معدل المواليد الأحياء وانخفاض مستوى الوفيات في البداية وقد ينخفض معدل النمو السكاني بمرور الزمن بسبب ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع والعوامل الثقافية الأخرى التي ينتج عنها التأخر في سن الزواج والتباعد بين فترات الخصوبة وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى انخفاض معدل النمو .

4.5 التحكم في السكان

اتبع العديد من البلدان سياسات سكانية جديدة . وأهم ما في هذه السياسات السكانية الجديدة المقترحة ما يلي :

- أهمية نشر الوعي بضرورة تحديد أعداد المواليد الجدد " تحديد النسل» ، إضافة إلى التشجيع وتوفير التعليم .
- ضرورة حث أعداد أكبر من النساء على التعليم ، وتسهيل الحصول على الرعاية الصحية ، وتوفير وسائل منع الحمل والحث على استعمالها .

وتشير الدراسات حول العلاقة بين نسبة التعليم لدى النساء ونسب الخصوبة عندهن ، إلى أنه كلما زاد نسبة التعليم عند النساء انخفضت نسب الخصوبة وبذلك ينخفض عدد الولادات . ومن البلدان التي نجحت في اتباع سياسات سكانية جديدة ، وانتقلت بها من مرحلة «الانفجار الديمغرافي» إلى مرحلة «التحول الديمغرافي» الصين وإيران وتونس واندونيسيا وفيتنام وتايلاند والبرازيل .

وبينت الدراسات أن السياسات السكانية الجديدة قد أدت إلى تحسن كبير في القطاع الاقتصادي ، مما أدى إلى تحسن واضح في الحياة الاجتماعية ومستوى معيشة السكان اقتصاديا ، حيث ازدادت الرعاية الصحية والدخل الفردي وقلت الخلافات حول الموارد المائية والأراضي الزراعية في المناطق التي كانت تعاني من انفجار في السكان ونقص الموارد .

5.5 نظرية التحول الديموغرافي

في عام 1929 قام وارين تومسون Warren Thompson بتجميع بيانات عن المتغيرات الديموغرافية لبعض دول أوروبا . ومن خلال دراسة هذه البيانات توصل تومسون إلى أن التاريخ الديموغرافى لهذه الدول يوحي بإمكانية تصنيفها إلى 3 مجموعات رئيسية وفقا لأنماط النمو السكاني التي سادت هذه الدول كالآتي :

1. المجموعة (أ) (تشمل شمال وغرب أوروبا)

أوضحت دراسة بيانات المتغيرات الديموغرافية فيها أن هذه الدول انتقلت في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر حتى عام 1927 من معدلات مرتفعة للزيادة الطبيعية (المواليد الخام – الوفيات الخام) إلى معدلات منخفضة للزيادة الطبيعية ، وأن هذه الدول قد تواجه توقفا في معدلات الزيادة في السكان ، ثم تأخذ بعدها أعداد السكان

في هذه الدول في الانخفاض (نمو سكاني سالب).

2. المجموعة (ب) (ايطاليا وأسبانيا وسلوفاكيا في وسط أوروبا)

حيث وجد تومسون أن هذه الدول تواجه انخفاضا في كل من معدلات المواليد والوفيات. ولكنه رأى أن معدل الوفيات أكثر سرعة في الانخفاض من معدل المواليد. وأن ظروف هذه الدول تشابه الظروف التي عاشتها المجموعة الأولى منذ 30-50 عاما.

3. المجموعة (ج) (باقي الدول)

وهذه الدول لم يتوصل تومسون إلى أي دليل على وجود أي نوع من التحكم في معدلات المواليد أو الوفيات فها. ونتيجة لنقص السيطرة على المواليد فقد شعر تومسون بأن هذه الدول سوف تستمر في النمو إلى الحد التي يتحدد بمستوى حد الكفاف. أي أنه رأى أن النمو السكاني في هذه الدول يتحدد عند توازن حد الكفاف وفقا لمالثوس.

وفى عام 1945 قام فرانك نوتشتاين بإعادة تناول دراسة تومسون واقترح إعطاء المسميات الآتية للمجموعات الثلاث:

1. المجموعة الأولى أسماها الانخفاض الملموس.
2. المجموعة الثانية أسماها النمو التحولي.
3. المجموعة الثالثة أسماها النمو المرتفع.

عزيزي الدارس، من هنا برز مصطلح التحول الديموغرافي إلى السطح، ويعبر عن فترة النمو السريع للسكان حينما ينتقل المجتمع من معدلات مواليد ووفيات مرتفعة، أي من النمو المرتفع، إلى الانخفاض الملموس. ومن الواضح أن نظرية التحول الديموغرافي بدأت في صياغاتها الأولى كوصف للتغيرات الديموغرافية التي حدثت في الدول المتقدمة بصفة خاصة عملية التحول من معدلات المواليد والوفيات المرتفعة إلى معدلات المواليد والوفيات المنخفضة. وقد كان المفهوم في البداية عبارة عن ترتيب وصفي للدول وفقا لمعدلات النمو السكاني، والناشئ عن التوليفات المختلفة من معدلات المواليد والخصوبة. ثم تم تطويره بصورة تؤكد أن كافة المجتمعات السكانية تعيش عملية تحول ديموغرافي عند نقطة معينة في تاريخها. ففي المرحلة الأولى من عملية التحول تؤدي تركيبة معدلات المواليد المرتفعة والوفيات المرتفعة إلى وجود مجتمع سكاني متوازن عند معدلات نمو سكاني منخفضة أو قد

تصل إلى الصفر. ثم تأخذ معدلات الوفيات في الانخفاض بسبب بعض العوامل الخارجية (عن سلوك النمو السكاني)، مثل تحسن مستويات التغذية واختراع الأدوية الفعالة وانتشار الخدمات الصحية العامة. ويترتب على انخفاض معدلات الوفيات مع استمرار معدلات الخصوبة المرتفعة حدوث نمو كبير في السكان. على أن نظرية التحول الديموغرافي تؤكد أنه بعد فترة تأخير معينة تبدأ معدلات الخصوبة في الانخفاض أيضا استجابة لانخفاض معدلات الوفيات، وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو السكاني إلى مستوى توازني جديد، حيث تكون معدلات المواليد والوفيات منخفضة. وبناءً على ما سبق يمكن تلخيص المراحل التي تشملها نظرية التحول الديموغرافي في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: فيها تفترض النظرية أن هناك توازناً في حجم السكان عند معدلات زيادة طبيعية منخفضة ناتجة عن ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات. حيث إن ارتفاع معد لا ت الوفيات في ظل انخفاض مستوى الخدمات الصحية والتطعيم وغيرها من العوامل تدفع بالمجتمع إلى تبني سلسلة من الإجراءات للحفاظ على الخصوبة عند مستويات مرتفعة. وإلا فان المستويات المرتفعة من الوفيات سوف تؤدي إلى انخفاض أعداد السكان، وشيئا فشيئا يزول المجتمع. وبمرور الوقت تأخذ الوفيات في الانخفاض عند توافر الأساليب الصحية وهو ما يؤدي إلى الموقف الذي ترتفع فيه مستويات الخصوبة وتقل مستويات الوفيات، وهكذا يحدث اختلال في توازن المرحلة الأولى وهو ما يدفع بالمجتمع نحو المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يحدث نمو سكاني سريع ناجم عن عدم التوازن بين أنماط انخفاض معدلات المواليد ومعدلات الوفيات. حيث يكون انخفاض معدلات الوفيات أكبر من انخفاض معدلات المواليد وهو ما يدفع بالنمو السكاني نحو الزيادة.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يأخذ أفراد المجتمع في محاولة التحكم في مستويات المواليد (استجابة لانخفاض معدلات الوفيات)، مما يدفع بحجم السكان بصورة مستمرة نحو التوازن عند المستويات المنخفضة من الوفيات.

ويتمثل جوهر نظرية التحول الديموغرافي في أن هناك فترة تأخير Time Lag بين انخفاض معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات، وأن هذه الفترة من التأخير تستمر إلى الحد الذي تتغير فيه الظروف الاجتماعية التقليدية وكذلك الظروف الاقتصادية وتتغير المؤسسات التي تشجع المستويات المرتفعة من الخصوبة. ويحدث التحول الناتج عن

التحديث Modernization والذي يؤدي إلى تفضيل المستويات المنخفضة من الخصوبة التي تتماشى مع المستويات المنخفضة للوفيات. ويقصد بعملية التحديث عمليات التصنيع والتحضر Urbanization. وبالرغم من أن عملية التحديث هي التي تدفع بمعدلات الوفيات نحو الانخفاض (بسبب التقدم الصحي وارتفاع مستويات المعيشة)، إلا أنها تؤدي أيضا إلى انخفاض معدلات الخصوبة.

غير أن النظرية قد قدمت اقتراحا لا يمكن تجاهله، وهو أن مستويات الخصوبة والوفيات تميل إلى أن تكون مرتفعة في المجتمعات التقليدية (غير الصناعية)، ومنخفضة في المجتمعات المتقدمة (الصناعية). وبين مرحلة المجتمع التقليدي (غير الصناعي) والمجتمع الصناعي هناك فترة تحول ديموغرافي. ولكن هل يمكن الاستفادة من هذا الاقتراح في أغراض رسم السياسة السكانية؟

والآن، عزيزي الدارس، للتعرف على مدى استيعابك لما تعلمته أجب عن التالي :

تدريب (3)

وضح الآراء المختلفة التي تناولت العلاقة بين النمو السكاني والتخلف.

أسئلة التقويم الذاتي (5)

1. وضح جدلية النمو السكاني.
2. ما أسباب التحول الديموغرافي؟
3. هل يعدّ النمو السكاني عاملاً سلبياً أم ايجابياً للدول النامية؟ ولماذا؟

6.5 عوائق التحول الديموغرافي[2]

في دراسة اجرتها منظمة «حركة السكان الدولية» Population Action International (PAI) أنه رغم التطورات العديدة التي شهدها العالم ديموغرافيا، إلا أنه لا يزال يعاني من عوائق عديدة تقف سدا أمام بلوغ ما أسمته الدراسة بالأمن الديموغرافي. وقد أطلقت الدراسة على هذه العوائق تسمية عوامل الضغط، ولخصت الدراسة عوامل الضغط في أربع نقاط هي :

[2] الموقع الألكتروني (www.taqrir)

1- المشاكل السياسية الناتجة عن هيمنة فئة الشباب والأطفال (أقل من 15 سنة) على الهرم السكاني

تتلخص هذه المشكلة في هيمنة فئة الشباب على الهرم السكاني، وهو ما يؤدي إلى عدة مشكلات سياسية في البلدان التي يتميز سكانها بهيمنة عدد الشباب والأطفال.

ويعود ذلك أساسا إلى أن هذه الفئة فئة مستهلكة وغير منتجة، ويؤدي ذلك إلى صعوبة توفير المرافق الضرورية من تعليم وصحة وترفيه لفئة الأطفال والشباب.

وتظهر إحدى الخرائط المصاحبة للدراسة أن كل البلدان العربية تنطوي تحت هذا النوع من التركيبة العمرية للسكان إذ يتراوح عدد الأطفال والشباب بين 40-50 % في كل البلدان العربية.

2- النمو الحضري المتسارع على حساب الأراضي الزراعية

أما العائق الثاني فيتمثل في النمو الحضري المتسارع على حساب الأراضي الزراعية خاصة في دول شمال أفريقيا. ويمثل هذا النمو المتسارع مشكلة كبيرة خاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة المساحة وهو حال العديد من البلدان العربية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة نموا حضريا متسارعا على حساب الأراضي الزراعية، وتضر ظاهرة التحضر السريع بإمكانيات توفير المنتجات الزراعية، ويترتب على ذلك إخلال بالأمن الغذائي للسكان.

إن نسبة النمو الحضري في كل البلدان العربية هي من النسب المرتفعة حيث تراوحت بين 4-5% سنويا بين عامي 2000 و 2005.

3- صعوبة التوزيع العادل للموارد الزراعية والمائية على الأفراد والجماعات

ويعود ذلك بالأساس إلى كثرة السكان وقلة الموارد. حيث يوجد نقص في الأراضي الصالحة للزراعة ببلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، إذ تراوحت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في هذه البلدان بين 0.07 % و 0.35 %في عام 2005 .

كما تعاني كل البلدان العربية من نقص كبير في المياه الصالحة للشرب، وهو ما يجعل من التوزيع العادل لهذه الثروات الطبيعية عملية شديدة الصعوبة نظرا لندرتها مقارنة بالعدد الكبير للسكان.

4- تزايد نسبة الوفيات بسبب مرض نقص المناعة المكتسبة " الايدز"

تظهر أكبر نسبة وفيات بسبب مرض الايدز في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض بلدان جنوب آسيا. وتؤدي هذه المشكلة إلى كثرة عدد الوفيات وخاصة وفيات الشباب الذي وصل في بعض بلدان أفريقيا مثل بوتسوانا، وزيمبابوي، وناميبيا، وزامبيا إلى 20%. وقد أثرت هذه النسبة الكبيرة للوفيات بهذه البلدان على معدلات الإنتاجية، ولم تكن لها سوى نتائج شديدة السلبية.

7.5 أسباب الخصوبة العالية في الدول النامية

على الرغم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها الدول النامية إلا أننا نلاحظ أن هناك ارتفاعاً في نسبة الخصوبة في هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا يعود لعدة أسباب أهمها:

انخفاض الوعي عند السكان بضرورة تنظيم النسل. خصوصا لدى النساء مع جهل في استخدام وسائل تنظيم الاسرة، او حتى مجرد الوعي بها وباهميتها، وعدم المقدرة على التمييز بين تحديد النسل وتنظيم الاسرة.

العادات والتقاليد، فعملية الإنجاب في العديد من الدول النامية وخاصة الدول العربية يعد جزءاً من تقاليد الأسرة، فكلما زاد عدد الأطفال كان هذا عاملاً مساعداً في رفع شأن رب الأسرة. فعلى الرغم من انحسار هذه الظاهرة في بعض المجتمعات العربية بسبب ارتفاع مستوى التعليم الا أنها ما زالت موجودة بكثرة وخاصة في المجتمعات الريفية.

انخفاض سن الزواج عند كل من الذكور والإناث – وهو أكثر بين الإناث- في الدول النامية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة. ويعود ذلك إلى العادات والتقاليد أو انخفاض مستوى التعليم، فنحن نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع مستوى التعليم والزواج المبكر، فكلما ارتفع عدد سنوات التعليم عند الفرد ارتفع سن الزواج.

على الرغم من تدخل بعض الدول للحد من ارتفاع نسبة المواليد، إلا أن معظم الدول النامية لا تقوم بشيء للحد من معدلات الخصوبة المرتفعة. فعملية سن القوانين التي تحد من النسل كما في الصين يعتبر مخالفاً للشريعة الإسلامية لذلك تمتنع كل الدول الإسلامية عن إصدار مثل هذا القانون، ولكن لا بد من القيام بحملات توعية لتنظيم عملية النسل.

انخفاض معدل الوفيات بسبب تحسن الظروف الصحية في العديد من الدول النامية ومعالجة معظم الأمراض التي كانت تصيب الأطفال في الدول النامية، أدى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة.

6. نظرية مالثوس Malthus في السكان

عزيزي الدارس، نشر روبرت مالثوس مؤلفه عن أساسيات السكان وتأثير السكان على رقي المجتمع، وهدف مالثوس إلى دحض وجهات النظر التفاؤلية حول السكان. وقد وضع مالثوس افتراضيين رئيسيين هما:

أولا: إن الغذاء ضروري لوجود البشر.

ثانيا: إن الحاجة إلى التزاوج (ومن ثم الإنجاب) ضرورة من الضروريات الإنسانية المستمرة.

ومن وجهة نظر مالثوس فان المشكلة الأساسية تتمثل في أن قدرة الإنسان على التكاثر أكبر من قدرة الأرض على إنتاج الحد الأدنى الضروري من الغذاء للإنسان (حد الكفاف). ولشرح الفكرة الأساسية افترض مالثوس أن السكان يتزايدون على شكل متوالية هندسية (1، 2، 4، 8، 16، 32)، أي يتزايدون بمقدار الضعف، بينما يتزايد إنتاج الغذاء على شكل متوالية عددية (1، 2، 3، 4، 5) أي يتزايد بمقدار المثل.

وإذا ما عبرنا عن هذين النمطين من النمو بيانيا فإننا نحصل على الشكل الآتي:

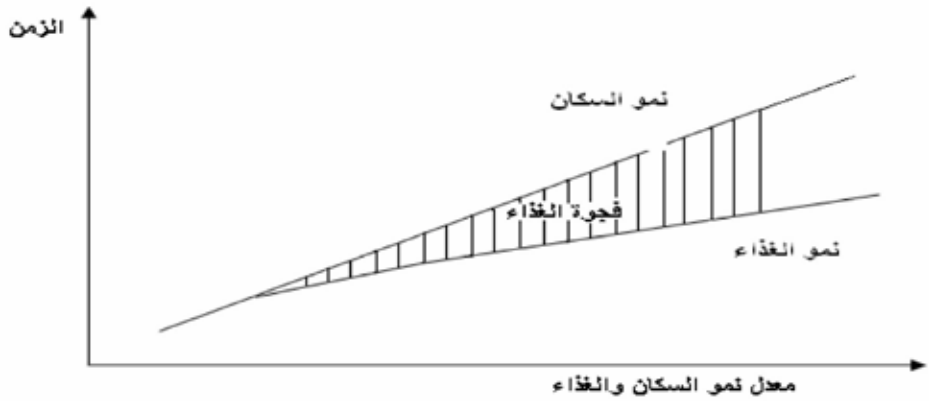

شكل (2): يوضح نظرية مالثوس

من الشكل يتضح أنه نظرا لاختلاف طبيعة عملية النمو بين السكان والغذاء تنشأ فجوة الغذاء. وبحكم قانون حياتنا الطبيعية الذي يجعل من الغذاء ضرورة لحياة الإنسان، تتعادل آثار كل من هاتين القوتين. وبمعنى آخر، فإن فجوة الغذاء سوف تتحكم في قدرة الإنسان على النمو. حتى يحدث التوازن عند مستوى حد الكفاف. وهو ما يمكن توضيحه في الشكل الآتي الذي يوضح التوازن عند مالثوس.

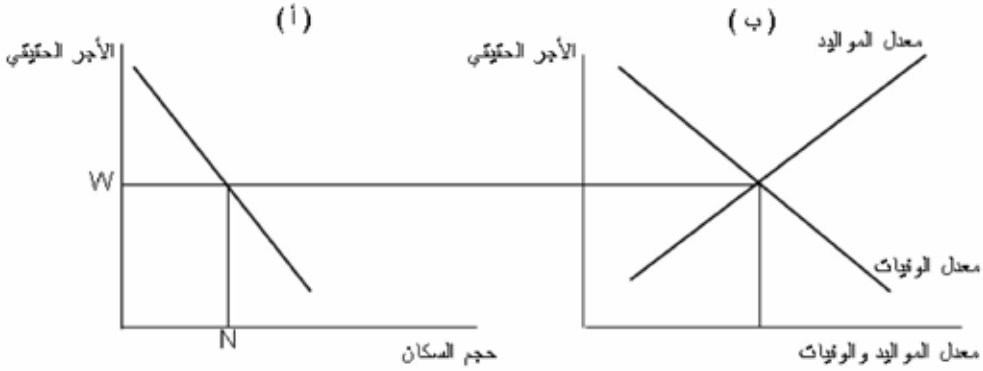

شكل (3): يوضح التوازن عند مالثوس

يوضح المقطع (أ) من الشكل البياني العلاقة بين الأجر الحقيقي (كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل من خلال أجره النقدي) وحجم السكان. حيث يتضح أن هناك علاقة عكسية بين الحد الأقصى للسكان (N) الذي يمكن أن يصل إليه السكان في أي مجتمع وأجر الكفاف (W)، حيث يتحدد الحد الأقصى للسكان عند مستوى أجر الكفاف. ذلك أن زيادة السكان عن هذا الحد تعني انخفاض الأجور عن مستوى الكفاف، وهو ما يؤدي إلى انتشار سوء التغذية وبالتالي ارتفاع معدلات الوفيات بالشكل الذي يكفل العودة بمستوى السكان إلى حده الأقصى الذي يسمح به مستوى أجر الكفاف. وتتضح هذه العلاقة بشكل أوضح في المقطع رقم (ب) من الرسم.

إذ إن المستويات المرتفعة للأجور عن مستوى حد الكفاف سوف تدفع إلى زيادة المواليد على أساس أن هناك علاقة طردية بين الأجر الحقيقي ومعدل المواليد، غير أن زيادة المواليد سوف تعني في هذه الحالة زيادة عرض العمل، ومن ثم ميل مستوى الأجر الحقيقي إلى الانخفاض. على الجانب الآخر نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الأجر الحقيقي ومعدلات الوفيات.

فزيادة مستوى الأجر الحقيقي تقلل من الوفيات، وعلى العكس فان انخفاض مستوى الأجر الحقيقي يؤدي إلى زيادة الوفيات بسبب سوء التغذية. وأجر الكفاف وفقا لمالثوس

هو الأجر الذي يحدث عنده التوازن بين المواليد والوفيات. فزيادة الأجر الحقيقي عن حد الكفاف ستؤدي إلى وجود فجوة بين المواليد والوفيات لصالح المواليد، لان زيادة الأجر الحقيقي سوف تدفع إلى زيادة المواليد، ومن ناحية أخرى إلى تقليل الوفيات بسبب تحسن المستوى الصحي (تغذية أفضل).

أما انخفاض الأجر الحقيقي عن حد الكفاف فانه سيقلل من الرغبة في إنجاب الأطفال، وفي ذات الوقت زيادة الوفيات بسبب سوء التغذية. وعلى ذلك يتحدد عند أجر الكفاف الحد الأقصى للسكان ومن ثم تعادل مستويات المواليد والوفيات.

1.6 الآثار المترتبة على النمو السكاني

اعتقد مالثوس أن الفقر هو الأثر الطبيعي للنمو السكاني. وهذه نتيجة منطقية للحجج التي قدمها مالثوس في معرض حديثه عن طبيعة عملية النمو لكل من السكان والموارد. فقد آمن مالثوس بان الناس لديهم اتجاه طبيعي نحو الإنجاب وأن الزيادة في عرض الغذاء لا يمكن أن تساير النمو السكاني.

وفي سياق تحليله قام مالثوس بقلب حجج آدم سميث رأسا على عقب. فبدلا من اعتماد النمو السكاني على الطلب على العمل مثلما افترض آدم سميث، يرى مالثوس أن الحاجة إلى الإنجاب تدفع دائما النمو السكاني لأن يتعدى الطلب على العمل.

وبالتالي فان التضخم السكاني over population (معبرا عنه بارتفاع معدل البطالة) سوف يدفع بالأجور إلى الانخفاض إلى المستوى الذي لا يمكن الأفراد من الزواج والإنفاق على الأسرة.

ولكن عند هذا المستوى المنخفض للأجور وفي ظل وجود بطالة، وحاجة كل شخص إلى العمل أكثر وأكثر للحصول على أجر الكفاف، فإن أصحاب الأرض يمكنهم استخدام قدر أكبر من العمال وبالتالي استزراع مساحة أكبر من الأرض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض الغذاء.

إلا أن مالثوس يرى أن هذه الدورة من زيادة موارد الغذاء تؤدي إلى زيادة أعداد السكان بأكثر من مستوى عرض الموارد المتاحة وهو ما يؤدي إلى الفقر، والذي يعد وفقا لمالثوس جزءاً من القانون الطبيعي للسكان. وبمعنى آخر فان الزيادة في عرض الغذاء سوف تعني في النهاية مزيدا من السكان يمكن أن يعيشوا في حالة من الفقر.

2.6 نقد نظرية مالثوس

بدأت انتقادات مالثوس منذ اللحظة الأولى التي خرج فيها مؤلفه عن السكان إلى الوجود عام 1798 . وتتمثل الجوانب الرئيسية لانتقاد مالثوس في :

التأكيد على أن زيادة إنتاج الغذاء لا يمكن أن تجاري الزيادة في أعداد السكان . فقد نبعت نظرة مالثوس التشاؤمية من عدم إيمانه بالتقدم العلمي والتكنولوجي .

فقد آمن مالثوس بفكرة أن كل مجتمع به مجموعة من المؤسسات التي أرست مستوى جامدا للمعيشة . ولقد كان مالثوس على وعي بالثورة الصناعية في عهده، إلا أنه كان متشككا حول قيمتها على المدى الطويل .

بل على العكس من ذلك رأى مالثوس أن الزيادة في الأجور التي صاحبت الثورة الصناعية سوف تؤدي فقط إلى زيادة سكانية لا يصاحبها زيادة في الإنتاج الزراعي اللازم لإطعام هذه الأفواه الإضافية .

لذلك يرى البعض أن مالثوس فشل في أن يرى، أو رفض أن يعترف بأن التطور التكنولوجي أمر ممكن، وأن نتيجته النهائية هي مستوى أعلى من المعيشة .

الاستنتاج بأن الفقر هو النتيجة الحتمية لنمو السكان . فوفقا لوجهه نظر مالثوس يستطيع العامل أن يحصل على مستوى معيشة مرتفع عندما يؤخر سن الزواج إلى الحد الذي يتمكن عنده من تكوين أسرة .

إلا أنه من الناحية التاريخية تدل الوقائع على أنه بين عامي 1801 – 1835، فان إدخال قوانين مكافحة الفقر في انجلترا لم يترتب عليها ارتفاع في مستويات المواليد أو الزواج أو المستوى العام للسكان على النحو الذي توقعه مالثوس .

وتنبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى مالثوس، فان القيمة الحقيقية لأفكاره تتضح عندما ننظر إلى عاصفة الجدل التي ثارت حول أفكاره .

أسئلة التقويم الذاتي (6)

وضح مضمون نظرية مالثوس في السكان، والانتقادات التي وجهت لها ؟

7. البطالة

عزيزي الدارس، يتم تعريف البطالة من خلال تعريف العاطل عن العمل. وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه «كل من هو في سن العمل وقادر عليه، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن لا يجده». من خلال هذا التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل عاطلاً عن العمل ، فالتلاميذ على مقاعد الدراسة، والمعاقون، والمسنون، والمتقاعدون، ومن فقد الأمل في العثور على عمل، (العمالة المحبطة)، ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل. وهذا التعريف يؤدي إلى تقليص الرقم الحقيقي للعاطلين، ويحتسب معدل البطالة كما يلي :

معدل البطالة = عدد الأفراد العاطلين / القوى العاملة (العاملون + العاطلون)

تختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس، والسن، ونوع التعليم والمستوى الدراسي. وتشير تقارير منظمة العمل الدولية وتقارير منظمة العمل العربية إلى أنه لا يوجد دولة في العالم تخلو من مشكلة البطالة، وإن اختلفت معدلاتها من دولة لأخرى، ومن مرحلة لأخرى داخل الدولة، ولكن تفاقمت هذه المعضلة في الولايات المتحدة بشكل خطير في أعقاب الأزمة المالية العالمية الراهنة.

1.7 أنواع البطالة وأسبابها وخصائصها في الدول النامية

1.1.7 أنواع البطالة

1. البطالة الإجبارية أو القسرية :

هي من اخطر أنواع البطالة وتظهر عند عجز الاقتصاد المحلي عن إيجاد الوظائف الكافية للقوى العاملة عند الأجر السائد في السوق.

2. البطالة الطوعية :

هي التي تنتج عن انخفاض الأجور أو عدم رغبة أفراد المجتمع في شغل بعض الوظائف لأسباب اجتماعية.

3. البطالة الموسمية :

هي التي تحدث في مواسم معينة مثل المزارعين في موسم معين حيث يعملون في زراعة وحصاد مزروعاتهم، ويتوقفون عن العمل في باقي المواسم أو مثلاً هناك مهن تنشط في الصيف وتواجه ركوداً في الشتاء أو العكس.

4. البطالة الدورية:

هي البطالة التي تسببها الدورات الاقتصادية التي تلازم البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث يرتفع هذا النوع من البطالة في أوقات الركود والكساد الاقتصادي.

5. البطالة المقنعة:

هي البطالة التي يعاني منها الكثير من الدول، وهي التي يمكن وصفها بأنها مختفية وغير ظاهرة بحيث لو تم ابعادها فان الانتاج لن يتأثر. فهناك بعض المنشآت فيها 100 موظف لو تم تخفيضهم إلى 50 موظفاً لن يتأثر الانتاج. ينتشر هذا النوع عادة في القطاع الحكومي، حيث تقوم الحكومة بتوظيف عاملين أو موظفين في قطاعات ليست بحاجة أصلاً للعاملين، وقد تجد أحياناً موظفين ليس لهم مسمى وظيفي ولا مكتب أو مكان، كما تنتشر في القطاع الزراعي في البلدان النامية ذات الكثافة السكانية العالية مع وجود مساحة زراعية قليلة. وهناك أصناف أخرى للبطالة أهمها البطالة الاحتكاكية، وتحدث نتيجة الطبيعة الحركية والديناميكية للاقتصاد والأفراد، والبطالة الهيكلية، وتنشأ نتيجة حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد أو في سوق العمل[3*].

2.1.7 أسباب البطالة

تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر كما أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى، فهناك أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية.

أولاً: الأسباب الاقتصادية والسياسية التي تزيد من أعداد العمال العاطلين

1. تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة، حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم انخفض الطلب على عنصر العمل البشري.
2. انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد، مما أثر على أوضاع العمالة المحلية في هذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة.
3. لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية فكان طبيعياً أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري والاستثماري في مختلف المجالات. وكان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة.

[3*] لمزيد من التفاصيل راجع: مبادئ الاقتصاد II، جامعة القدس المفتوحة.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية التي تزيد من مشكلة البطالة:

ارتفاع معدلات النمو السكاني:

إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، فمثلاً نجد بلداً كالهند يصل عدد سكانها إلى ما يزيد على المليار نسمة، تحتاج إلى إيجاد فرص عمل لثمانية ملايين فرد سنويا، وبالتالي لديها مشكلة بسبب تزايد عدد السكان.

كما نجد أن بعض الأفراد قد يرفضون العمل في بعض الأعمال أو المهن لأنها لا تناسب مستواهم الاجتماعي أو المستوى العلمي، أو أنها لا تناسب تنشئتهم الاجتماعية وبالتالي تظهر البطالة هنا في شكل البطالة الاختيارية.

2.7 أبعاد مشكلة البطالة في الدول النامية

للبطالة نتائج متناقضة على النظام الاقتصادي الرأسمالي وعلى المجتمع فهي:

- تمكن صاحب العمل الرأسمالي من شراء قوة العمل، باعتبارها سلعة، بأقل ثمن ممكن، والوصول متى شاء إلى يد عاملة رخيصة. كما تمكن البورجوازية كطبقة سائدة من الاحتفاظ بالطبقة العاملة خاضعة لاستغلالها وسلطتها من خلال إغراق المشتغلين في رعب من مغبة فقدان مورد عيشهم إن هم طالبوا بأجور أعلى لأنه يوجد من هو مستعد للعمل بأجر أقل.
- من جهة أخرى تشكل البطالة، إن هي تجاوزت حدوداً معينة (حسب كل مرحلة تاريخية)، تهديدا لاستقرار النظام بكليته.
- كما تعد البطالة تدميرا ممنهجا لقوى الانتاج مما يضيع على الإنسانية موارد جد هامة.
- تعد نتائج البطالة كارثية على المستوى الاجتماعي فهي تُساعد على زيادة التشرذم الاجتماعي، حيث أصبح من المؤكد اليوم أن الجريمة والأمراض النفسية واستهلاك المخدرات والدعارة . . . تلعب البطالة بما يرافقها من بؤس دورا محوريا ومشجعا فيها.
- إن للبطالة أو نقص التشغيل، في سياق الاقتصاد الكلي للبلدان النامية، آثاراً وخيمة على الرفاه البشري.

- انتشار البطالة في البلدان النامية يحرم المتعطلين من الكسب لمصدر العيش الأساسي لسواد الناس في هذه البلدان. وهو يضغط على الأجور المتدنية أصلاً، ويُقلل من قدرتها على اللحاق بمتصاعد الغلاء. ويشتد وقع البطالة على القطاعات الأضعف من المجتمع، ويعم الفقراء والنساء.
- في منظور إمكانية التنمية لابد وأن يؤدي اشتداد نقص التشغيل إلى تفاقم قصور الإنتاج عن إشباع الحاجات الإنسانية، معمقاً بذلك الاعتماد على العالم الخارجي، في الوفاء بهذه الحاجات، ومكثراً من اللجوء إلى القروض والمعونات، لتمويل شراء هذه الحاجات، مما يُعيد إنتاج التبعية لمراكز الاقتصاد العالمي.

3.7 مفهوم «التشغيل الكامل»

التشغيل الكامل هو نقيض البطالة، بالمفهوم الواسع. ولمكافحة البطالة في الدول النامية يتعين أن يتم بناء البنية الاقتصادية والمؤسسية الهادفة لتحقيق التشغيل الكامل.

فزيادة الناتج المحلي والنمو الاقتصادي تؤدي تدريجيا إلى القضاء على البطالة، فعندما ينمو الاقتصاد يعني أن هناك فرص عمل جديدة، مما يعني انخفاض نسبة البطالة. ولزيادة الناتج يجب أن تكون هناك زيادة في عناصر الإنتاج، والعنصر البشري يعدّ من العناصر الأساسية في الإنتاج وزيادة مشاركة العنصر البشري (العمال) في الإنتاج تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة.

ونلاحظ أن هناك تطابقاً بين الناتج والتشغيل، فزيادة التشغيل تؤدي إلى زيادة الناتج وتتطلب زيادة الناتج زيادة نسبة التشغيل (انخفاضاً في نسبة البطالة).

وعلى وجه التحديد، يعني التشغيل الكامل، توافر «عمل جيد» لكل من يطلب عملاً منتجاً، يوظف الفرد فيه قدرته وإمكاناته، ويحقق فيه ذاته، وتتوافر له فيه فرص النمو والتطور، تحت ظروف تتسق والكرامة الإنسانية، ويكسب منه ما يكفي لتفادي الفقر والمهانة.

أسئلة التقويم الذاتي (7)

وضح أنواع البطالة، وأبعاد هذه المشكلة في الدول النامية؟

8. التحضر والهجرة من الريف إلى المدينة (القباني، 2007)

عزيزي الدارس، تعد الهجرة ظاهرة اجتماعية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم في البلاد المهاجر منها واليها. فهي شكل من أشكال الحركة السكانية وهي تعني الارتحال من مكان لآخر مدة قد تقصر أو تطول، للبحث عن فرص عمل، وأنماط حياة جديدة، وتؤثر الهجرة بدورها في اتجاه التغير الاقتصادي والاجتماعي بما تحدثه من آثار في الهرم السكاني وحجم السكان وتركيبهم في المكان المهاجر منه والمكان المهاجر إليه.

1.8 أنواع الهجرة

تنطوي الهجرة على نوعين:

هجرة مؤقتة: وهو أقرب ما يكون إلى الحركة السكانية منه إلى الاستقرار المكاني.

هجرة دائمة: حيث يخرج المهاجر من مكان لآخر، دون نية الرجوع إلى بلده الأصلي.

وتنقسم الهجرة الدائمة إلى قسمين:

هجرة خارجية:

يتم انتقال الأفراد فيها من دولة لأخرى عبر الحدود.

هجرة داخلية:

وهي أنواع منها ما هو من الحضر إلى الحضر، ومنها ما هو من الريف إلى الريف، ومنها ما هو من الحضر إلى الريف ومنها ما هو من الريف إلى الحضر وهو الغالب. وتعاني الدول العربية خاصة من الهجرة الداخلية على شكل تضخم وتركز حضري، والنوع الأول من الهجرة هو السائد في جمهورية مصر (حيث تبلغ نسبة المهاجرين من المدن للمدن 64%) بينما النوع الأخير هو أهمها وأخطرها في نفس الوقت نظرا لما ينتج عنه من آثار كبيرة ومتباينة في كل من المجتمعين الريفي (الطارد) والحضري (الجاذب) رغم بلوغ نسبة المهاجرين من الريف إلى الحضر حوالي 29.5% سنويا فقط. ولكن ما أسباب الهجرة؟

يمكن تقسيمها إلى نوعين: أسباب طاردة و أسباب جاذبة أي ما يعرف بالتخلخل deconcentration والتركز concentration ، وهما يشيران إلى التغيرات التي تحدث في التوزيع المكاني السكاني، أي تغير الكثافة السكانية. ويعد التخلخل حركة انتقال طاردة

بعيداً عن المركز في اتجاه أطرافه الخارجية. أما التركز فهي عملية انتقال جاذبة إلى مركز النشاط، أي إلى منطقة ذات ظروف طبيعية وإنسانية أفضل.

2.8 هجرة الأدمغة

تعاني الدول النامية بشكل كبير من هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة، فالدول المتقدمة تقوم باستقطاب الملايين من العقول العلمية من مختلف أنحاء العالم وخاصة الدول النامية، ونستطيع أن نقول أن هذه الدول المتقدمة لا تجد صعوبة كبيرة في استقطابهم، بل إنها في أحيان كثيرة تضع شروطاً معقدة لاستقبالهم. وإذا بحثنا عن السبب الذي يدفع هذه الأدمغة إلى ترك أهلها وأوطانها، فالأسباب كثيرة ومتعددة، فمنها السياسية ومنها الاجتماعية والاقتصادية، ولكن باستطاعتنا إجمالها في النقاط الرئيسية التالية:

1. إن عدداً كبيراً جدا من الدول النامية ممن يذهبون إلى الخارج طلبا للعلم في الدول المتقدمة لا يعودون إلى بلادهم بل تغريهم رفاهية الحياة وفرص العمل في الاستقرار في تلك الدول.
2. عدم اهتمام الجهات الرسمية في العديد من الدول النامية في رعاية الكفاءات العلمية وتوفير الظروف المناسبة والأموال اللازمة لتعليمهم، مما يدفعهم إلى الهجرة إلى الخارج بحثا عن الرعاية والإمكانيات. وفي المقابل نرى أن الدول المتقدمة ترعى الكفاءات العلمية وتحترمها وتهيئ الظروف المناسبة والإمكانيات المادية وغير المادية اللازمة لهذه الكفاءات لكي تبدع وتنتج، ولا ننسى الميزانيات الضخمة التي توفرها تلك الدول للبحث العلمي والابتكارات مقارنة بالدول النامية التي لا توفر ميزانيات تذكر للبحث العلمي والابتكار.
3. الظروف الاجتماعية المتمثلة في الفقر وارتفاع نسبة البطالة في العديد من الدول النامية وخاصة بين خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) مما يدفعهم إلى الهجرة إلى الخارج طلبا لفرصة عمل مناسبة تلبي احتياجاتهم وطموحهم، وتساهم في بناء المستقبل المناسب لهم، وهنا تعمل الدول المتقدمة جاهدة على استقطاب هؤلاء لكي يساهموا في تطوير وبناء الثورة الصناعية والتكنولوجية في تلك الدول.
4. عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، فنرى العديد من خريجي الجامعات والكفاءات العلمية في الدول النامية يجدون أنفسهم في وظائف

مغايرة لنوعية التعليم الذي حصلوا عليه أو في وظائف لا تناسب إمكانياتهم العلمية، مما يدفعهم إلى الهجرة بحثا عن فرص أفضل.

5. انخفاض مستوى الدخل في معظم الدول النامية وخاصة في القطاع العام، فيجد المتعلمون وأصحاب الكفاءات العلمية أنفسهم يعيشون بدخل لا يلبي الحد الأدنى من احتياجاتهم. فالعديد منهم انفق مبالغ كبيرة لكي يصل إلى الدرجة العلمية التي وصل إليها.

6. الظروف السياسية الصعبة أو غير المستقرة التي يعيشها العديد من الدول النامية والمتمثلة بالاحتلال الأجنبي كما في فلسطين والعراق، والانقلابات والحروب الأهلية كما في معظم الدول الإفريقية، والكبت السياسي والفكري كما في معظم الدول العربية. وهذا كله يحد من قدرة الفرد على الإبداع والعمل.

وعلى الرغم من أن العديد من الدول النامية يعتمد بشكل كبير على تحويلات العاملين بالخارج وعلى المواطنين الذين هاجروا إلى الدول المتقدمة وعادوا بثروات كبيرة إلى موطنهم الأصلي للاستقرار والاستثمار، إلا أن هجرة العقول العلمية تفرغ الدول النامية من العنصر الأساسي اللازم لعملية التنمية وهو العنصر البشري الذي بدونه لا تستطيع تلك الدول أن تتطور وتنمو. فتلك العقول هي التي تبحث وتبتكر وتطور وهي تمثل راس الحربة في عملية التقدم العلمي والتكنولوجي.

3.8 مفهوم التحضر Urbanization (القباني، 2007)

يطلق التحضر على تلك العملية من النمو الحضري السريع التي يمكن مشاهدتها في مظهرها الكمي البحت، بغض النظر عما إذا كانت هذه العملية تنبثق من عناصر النمو السكاني الطبيعي أو الهجرة الداخلية. والتحضر بصفة عامة شرط أساسي في عملية التحديث ويرتبط بالتحول من النظم الاقتصادية الريفية إلى النظم الاقتصادية الصناعية وكذلك بالانتقال من البيئة التقليدية إلى البيئة العصرية.

وهو عملية من عمليات التغير الاجتماعي، تتم عن طريق انتقال أهل الريف أو البادية إلى المدينة، وإقامتهم فيها، أي إعادة توزيع سكان الريف على المدن.

ويحدد مفهوم التحضر من خلال النقاط التالية:

1. حجم السكان في رقعة معينة، هو المؤشر الناجح للتمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، لذلك يعرف التحضر، بأنه تركز للسكان والأنشطة غير الزراعية في

بيئة حضرية بأحجام وأشكال مختلفة.

2. التحضر هو مستوى العلوم والفنون، ودرجة التقدم التكنولوجي وأشكال التصنيع السائد.

3. هو الأنماط والروابط الاجتماعية، وأشكال التفاعلات الإنسانية والبيئية مع بعضها بعضاً.

التحضر يعني: التمييز بين نمط الحياة البسيطة والمعقدة، أي انه انتشار القيم والسلوك والتنظيمات الحضرية في مجال جغرافي معين.

4.8 تأثيرات التحضّر على المناطق الريفية

بالنظر إلى النطاق الحالي لنمو المناطق الحضرية فليس من المدهش أن المدن الكبيرة والصغيرة تستخدم مقادير ضخمة من المواد وتنتج القدر الأكبر من الملوثات التي تضر بالهواء وبمجاري المياه والبحار والتربة.

وبسبب الطبيعة المُرَكزة للمستوطنات البشرية، فإنها تكون من الجهات المستهلكة الكبيرة للموارد الطبيعية، فالأرض مطلوبة لإقامة المأوى، وكذلك الأنشطة الاقتصادية ونظم النقل، ولسوء الحظ إن الأرض التي تخصص لذلك تكون في بعض الأحيان من أفضل الأراضي الزراعية، مما يقلل من طاقة إنتاج الأغذية اللازمة للسكان، كما أن ذلك يحتاج إلى إمدادات كافية من المياه، ونظم إزالة النفايات للمحافظة على صحة السكان، ومن أجل سير العمليات الصناعية التي تولد الدخل لسكان المدينة، والطاقة مطلوبة للصناعات وللنقل، وللطهي المنزلي، وللتدفئة وللتبريد وما إلى ذلك. يضاف إلى ذلك أن مواد البناء التي تستخرج كلها تقريباً من الطبيعة تكون لازمة للتشييد وللموارد المتعددة غير المتجددة للإنتاج الصناعي الحضري.

وفي نفس الوقت، فإن معظم التنمية الاقتصادية تتم في المناطق الحضرية حيث تم التقدم، وحيث تخلص الثروة التي تعتمد عليها التنمية. وهكذا فإن المدن معترفٌ بأنها محركات لنمو الاقتصاد. ويتناول جدول أعمال القرن 21 بصراحة هذا الوضع في الفصل السابع، و»يمكن للتحضر، إذا ما أدير إدارة سليمة أن يتيح فرصاً فريدة لتوفير مقومات أساسية بيئية دائمة عن طريق اتباع سياسات التسعير الملائمة والاضطلاع بالبرامج التثقيفية، وإنشاء آليات منصفة لإتاحة الاستخدام، تكون سليمة من الناحيتين الاقتصادية والبيئية» (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة، 1992).

5.8 التأثيرات الاقتصادية للتحضر على المناطق الريفية

من المهم إيجاز التدفقات الاقتصادية التي تربط بين المناطق الحضرية والريفية قبل بحث التأثيرات الاقتصادية للحضر على الريف. فمن الناحية الاقتصادية، ترتبط المناطق الحضرية والريفية بتبادل المنتجات المُصنعة وغير المُصنعة، حيث يقوم كل جانب مقام السوق للجانب الآخر. فتقدم المناطق الريفية الكثير من المواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي في المناطق الريفية، في شكل سلع زراعية ومعدنية، وبصورة رئيسية يضاف إلى ذلك أن المناطق الريفية تقدم معظم الأغذية الزراعية التي تستهلكها المدن الكبيرة والصغيرة باستثناء نسبة ضئيلة جداً تزرع داخل المناطق الحضرية ذاتها. أما المدن، فعلى النقيض من ذلك، تقدم المدخلات المُصنعة الضرورية للإنتاج الزراعي في المناطق الريفية والسلع الاستهلاكية المصنعة الأخرى الضرورية للحياة اليومية، ومن هنا تنشأ بينهما علاقة تكافل المختلفين.

في هذه العلاقة التبادلية، تقدم الأسواق الحضرية حافزاً قوياً لزيادة الإنتاج الريفي، بينما توفر الأسواق الريفية الآخذة في الاتساع، حافزاً لا يقل قوة لزيادة إنتاج السلع المُصنعة داخل المناطق الحضرية. وفي المدى الطويل، تقدم المراكز الحضرية المساحات اللازمة للاستثمارات الثانوية والخدمية برؤوس أموال مستمدة من الإنتاج الأولي في المناطق الريفية. وبهذه الطريقة يمكن للمدن أن يُنظر إليها كمراكز لتراكم رأس المال. وفيما يتعلق بالخدمات، فإن المراكز الحضرية تقدم مكاناً مركزياً للخدمات القطاعية والتجارية والإدارية والخاصة بالنقل، اللازمة لكل من سكانها المقيمين وللمنتجين الزراعيين الريفيين والسكان. وهذا الربط بين الخدمات هو أساس نظرية الاستيطان البشري، وقد أثر على سياسات الاستيطان البشري الوطنية واستراتيجياتها إلى مدى بعيد جداً.

ولتيسير التدفقات وجوانب الارتباط السابقة الذكر، فإنه يتم ربط المناطق الريفية والمدن ببنية أساسية نذكر منها شبكات النقل والكهرباء والاتصالات اللاسلكية. كما أن تيسير التدفقات بين الريف والحضر عن طريق توفير البنية الأساسية هو لب النمو الريفي واستراتيجيات مركز الخدمات التي تعد واحدة من استراتيجيات التخطيط التنموي الإقليمية الأكثر شعبية لدى البلدان النامية.

نستخلص من تحليلات مساهمة التحضر الاقتصادية في التنمية الريفية والتنمية الوطنية بصفة عامة ثلاث نتائج رئيسية:

(أ) الدلائل العملية العالمية تدل بوضوح على أن هنالك علاقة توازن إيجابية بين

نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي (GNP) ودرجة التحضر، مقيسةً بالنسبة المئوية الإجمالية للسكان الوطنيين القاطنين داخل مناطق حضرية. وهذا يعكس حقيقة أن المدن الصغيرة والكبيرة هي محركات النمو الاقتصادي الوطني؛

(ب) إن التأثير الصافي للتحضر على مستوى الأسرة هو حدوث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي. وبالنسبة للأسر الفقيرة، تقدم المناطق الحضرية فرصاً لتوليد الدخل سواء عن طريق العمالة الرسمية أو عن طريق أنشطة القطاع غير النظامي. ومن الواضح أن توقع الحصول على دخل أعلى سواءٌ كان متصوراً أو حقيقياً هو العامل الرئيسي الذي تقف وراءه الهجرة من الريف إلى المدينة في جميع البلدان.

(ج) تشير الدلائل من البلدان النامية إلى أنه عن طريق العديد من الارتباطات الحضرية – الريفية حققت المراكز الحضرية تأثيرات إيجابية كثيرة على مناطقها الريفية الخلفية النائية. ومن بين هذه الروابط التحويلات النقدية التي يرسلها قاطنو المدن إلى أقاربهم في الريف. ونَقْل المعارف والمهارات عن طريق النازحين العائدين من المناطق المدنية إلى المناطق الريفية، وتقديم الخدمات القطاعية والاجتماعية والإدارية والنقل لسكان المناطق النائية الريفية.

6.8 التأثيرات البيئية الناجمة عن التحضر والواقعة على المناطق الريفية

ثمة مشكلات بيئية تسير في ركاب التحضر، سواءٌ داخل المدن أو في المناطق الريفية المحيطة بها مثل تلوث المياه والتربة والهواء ومشاكل توليد النفايات والتخلص منها. يؤدي التوسع في المدن إلى خلق طلب متزايد على الموارد الطبيعية التي لا بد أن يتم تدبيرها من مصادر داخل المناطق الريفية. وفي الكثير من الحالات، يتم التخلص من النفايات المتولدة في المدينة داخل مناطق ريفية مجاورة في شكل طمر، مثلاً. وهكذا فإن المناطق الريفية تصبح مصاريف للنفايات الحضرية، التي لو لم تحسن إدارتها لأدت إلى تلويث مصادر المياه وبصفة خاصة النظام الإيكولوجي الكامل بصفة عامة.

إن تأثير المناطق الحضرية خارج حدودها من حيث استهلاك الموارد الطبيعية والاختلال البيئي قد وصف بأنه البصمة الإيكولوجية. ولمواجهة هذه المشكلة، ينبغي للمدن أن تعتمد التخطيط الدائم والمناهج الإدارية الوطنية المتمشية مع الاستراتيجيات الأوسع الخاصة بالتنمية الدائمة وأدوات الإدارة البيئية. وببحث أوجه الارتباط الوثيقة بين المناطق الحضرية والريفية، يمكن للإدارة البيئية الدائمة والفعالة من جانب المدن أن تفيد إيجابياً المجتمعات المحلية الريفية الملاصقة لها.

7.8 التأثيرات الاجتماعية للتحضر على المناطق الريفية

ترتبط، عزيزي الدارس، المناطق الريفية والمدن، من الناحية الديموغرافية، بالهجرة الدائرية والهجرة الطويلة الأجل. وهذا الارتباط الخاص قد أثر بصورة كبيرة على صياغة سياسات المستوطنات البشرية، مما أسفر عن عدم نجاح المحاولات الرامية بصفة عامة للتقليل من الهجرة من الريف إلى المدينة، والتحكم في نمو المدن «الرئيسية».

وعلى النقيض من سياسات الاحتواء الحضرية، توجد قرائن عملية كافية بالفعل تدل على أن الهجرة من الريف إلى المدينة، وللتحضّر بصفة عامة تأثيرات ديموغرافية إيجابية كثيرة على المناطق الريفية وعلى التنمية الوطنية:

(أ) تضطلع المدن الصغيرة والكبيرة بدور مهم عن طريق استيعابها للزيادة السكانية من المناطق الهشة بيئياً والمزدحمة بالسكان. وهذا هو على وجه التحديد الدور الذي لعبته المدن الصغيرة والكبيرة أثناء الثورة الصناعية في أوروبا، مما جعل ممكناً توحيد وضم صفوف وحدات الأرض الزراعية غير الصالحة للزراعة اقتصادياً والتي كانت مفتتة من قبل.

(ب) عادة ما يؤدي التحضير إلى تقليل معدلات الخصوبة ومتوسط حجم الأسرة. وينتج هذا إلى حد كبير عن التغيرات السلوكية في أسلوب الحياة التي تتسم بها المدن. بما في ذلك ارتفاع التعليم والتعرض للتكنولوجيات الحديثة وارتفاع سن أول زواج، وزيادة تشغيل المرأة وارتفاع معدلات الوعي بموانع الحمل واستخدامها. وكذلك فإن تكلفة العناية بالاحتياجات المختلفة للأطفال وتكلفة الإسكان أو المأوى، بالإضافة إلى الرغبة في الارتقاء بنوعية الحياة كلها تتجه إلى تثبيط سكان المدن عن تكوين أسر كبيرة بنفس الحجم التي قد يكونونها لو كانوا في الريف.

(ج) في البلدان المتقدمة أدى التحضر مبدئياً إلى ارتفاع معدلات الوفيات في الحضر عن الريف، ويرجع السبب في ذلك إلى التزاحم الشديد والظروف الرديئة غير الصحية. ولا يوجد هناك فرق بين معدلات الموت الحضري والريفي في البلدان المتقدمة اليوم. ففي البلدان النامية مع ذلك تنخفض معدلات الوفيات في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية، ويرجع السبب إلى حد كبير إلى توافر المرافق الطبية في المناطق الحضرية بصورة أفضل.

وبالإضافة إلى المنافع الديموغرافية المحددة التي يسفر عنها التحضر، فإن هناك منفعتين اجتماعيتين أخريين بصفة عامة هما:

(أ) لدى العديد من البلدان النامية تحويلات مالية أسرية من الحضر إلى الريف،

وهي تلعب دوراً كبيراً في التخفيف من حدة فقر العديد من الأسر الريفية. وعلى المستوى الفردي، تكون هذه التحويلات المالية الآن صعبة بالنسبة للعاملين الحضريين ذوي الدخول المنخفضة، وبخاصة إذا نظرنا إلى ازدياد الفقر في المناطق الحضرية ذاتها. ومع ذلك أثبتت الجهود الجماعية للقاطنين بالحضر لمساعدة مناطقهم الريفية التي قَدِمُوا منها، أثبتت أنها فعالة لدى بعض البلدان النامية.

فالكثير من الرابطات الموجودة في الحضر ترمي إلى دعم التنمية في مجتمعاتها المحلية الريفية الأصلية كهدف مهم، وفي الحقيقة أن الكثير من سكان الحضر في الكثير من مناطق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا والمحيط الهادي، يحتفظون بصلات وثيقة مع المجتمعات الريفية التي نشؤوا وترعرعوا فيها قبل هجرتهم إلى المراكز الحضرية، وينوون العودة إلى مجتمعاتهم الريفية عند التقاعد.

(ب) من وجهة النظر الاجتماعية يمكن أن ينظر إلى التحضر على أنه قوة غير منظورة تحول أنماط وأساليب الحياة في المناطق الحضرية كما في المناطق الريفية.

وبهذه الطريقة يمكن عدّ التحضر عملية تحول أساليب الحياة بغض النظر عن الموقع المكاني لذلك التحول، فالأشخاص القاطنون في القرى الريفية النائية قد يصبحون حضريين دون الهجرة بالضرورة إلى المدن الصغيرة والكبيرة، طالما أن حصولهم على خدمات البنية الأساسية المرتبطة عادة بالمناطق الحضرية يمكن أن يزداد، ومن ثم يمكن لأنماط سلوكهم أن تتحول من أنماط «ريفية» إلى أنماط «حضرية».

8.8 السياسات الدولية للتعامل مع ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة (الأمم المتحدة، 2003)

(أ) لم يتسن إيقاف أو إبطاء سرعة عملية التحضر في البلدان النامية، وهو ما يعني ضرورة قبول المعدلات السريعة للتحضر كشيء لا بد منه. ويتجلى هذا بوضوح في ظاهرة التحضر السائدة. ويمكننا القول بأن ما يلزم عمله هو تنشيط وتدعيم قدرات المدن على استيعاب الأعداد الإضافية من سكان الريف مع إدارة عملية التنمية بصورة أفضل. ومع قبولنا بحتمية التحضر، يصبح لزاماً توفير أسباب المعيشة الكريمة لسكان الريف.

(ب) ينبغي توجيه الاهتمام نحو التصدي للمشكلات التي تنشأ داخل المدن وفي المناطق الريفية من جراء الهجرة من الريف إلى الحضر، مثل ارتفاع معدلات البطالة الحضرية، والضغط على البنية الأساسية الحضرية والخدمات، والنقص الذي يطرأ على العمالة في

المناطق الريفية في بعض البلدان. كما ينبغي تخفيض الآثار البيئية السلبية للتحضر على المناطق الريفية إلى أكبر حد أو القضاء على هذه الآثار تماماً.

(ج) ليس للهجرة من الريف إلى الحضر دائماً آثار سلبية على المناطق الريفية، مثل تفريغها من الموارد البشرية، بالنظر إلى أنه يقع على المدن دور هام يتمثل في استيعاب فائض السكان من المناطق المزدحمة والتي تعاني من بيئة هشة.

وفي هذا الإطار قد يكون من المفيد لبعض البلدان النامية ألا توقف الهجرة من الريف إلى الحضر، وبخاصة إلى المراكز الثانوية والأماكن الأقل حضارة، وقد اتبعت الصين سياسة تقوم على تشجيع الهجرة من الريف إلى الحضر، لتخفيض الفقر وتخفيض الضغط على الأراضي.

وقامت بوتسوانا «ببرنامج البنية الأساسية للقرى الكبيرة» الذي يشمل التحضير في واقع الأمر. ومن الضروري مد مزايا التحضير إلى جميع أرجاء الأراضي الوطنية، والوصول إلى الخدمات والبنية الأساسية المادية والاقتصادية. وفي الواقع فإن حرية الحركة هي إحدى أدوات تحقيق الرفاهية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي؛

(د) من الضروري ألا تعتمد التنمية الريفية على فرضية تخفيض الهجرة الريفية إلى المدن، بل على ضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المتبقين في المناطق الريفية، وعلى ضرورة مساهمة المناطق الريفية مساهمة مُثْلى في النمو الاقتصادي القطري عن طريق زيادة الإنتاجية سواء الزراعية أو غير الزراعية.

أسئلة التقويم الذاتي (8)

وضح مفهوم هجرة الأدمغة، مبينا العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة لهذه الهجرة؟
بين التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن التحضر على المناطق الريفية.

9. التنمية المستدامة وحساب البيئة

عزيزي الدارس، يعدّ النمو الاقتصادي ضرورة للتخفيف أو تلافي الفقر، إلا أن النمو السريع غير المتوازن غالباً ما يؤدي إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية.

وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل الزيادة المطردة لأنواع التلوث في خضم إقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة ونوعية الحياة، وقد يظهر في صورة عدم استقرار الإنتاجية من خلال الاستغلال الخاطئ لمصادر المياه وسوء استغلال التربة.

وحتى مطلع الستينات لم تستقطب المشاكل البيئية الانتباه الكافي لمتخذي القرارات وراسمي الاستراتيجيات والسياسات في المجتمع والمنظمات(Daly، Boulding 1966 Ayres and Kenesse 1969، 1969).

إلا أن مطلع السبعينات شهد زيادة في انتشار الوعي البيئي وقليل من الالتزام بتطبيق السياسات البيئية تجاه المحافظة على الموارد ومقاومة التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي.

وقد ساهمت التجارة الدولية والتسارع نحو النمو الاقتصادي في عدم الالتزام وزيادة الاستنزاف والضغوط على البيئة.

وقد مهد كثير من المناسبات والتقارير والممارسات السياسية الطريق تجاه تطوير مفهوم التنمية الدائمة ومن تلك:

- مؤتمر استكهولم المعني بالبيئة الإنسانية وقيام ونشأة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972م.
- التقرير المشهور تحت عنوان حدود النمو.
- التقرير الأمريكي العالمي لعام 2000.
- الإستراتيجية الدولية للحفاظ على الطبيعة.
- تقرير التنمية الدائمة للغلاف الجوي.
- تقرير الأمم المتحدة تحت عنوان مستقبلنا المشترك.
- مؤتمر ريودي جانيرو عام 1992 المعروف أيضاً بقمة الأرض والمعني بالبيئة والتنمية.
- مؤتمر RIO+5.

شهد العالم العربي انطلاق برامجه للتنمية الدائمة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس في أكتوبر 1986م، والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر 1991م.

هناك منهج اقتصادي أطلق عليه الاقتصاد الطبيعي (البيئي)، يتضمن طرحاً استراتيجياً ينادي بأن الاقتصاد هو نظام في إطار النظام البيئي، يستمد الموارد المستخدمة من الطبيعة ويقذف بالتلوث إليها. وعليه فإن جميع النشاطات الاقتصادية مستمدة من الطبيعة وجميع الإنتاج الاقتصادي هو في الحقيقة استهلاك للطبيعة. وتسعى المجتمعات لتقييم نجاح خططها التنموية بالاعتماد على مؤشرات محددة. والأسلوب التقليدي في تقييم نجاح خطط المجتمعات يركز على موضوع محدد مثل متوسط دخل الفرد في البلد الواحد. إلا أن الاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات التي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل مستمر طويل المدى.

ولقياس الكفاءة والتلاحم بين مختلف الأنظمة فإن مؤشرات الدوام تشمل العديد من الجوانب الواسعة مثل الاقتصاد والبيئة وثقافة وحضارة المجتمع ودور السياسة والحكومة واستخدام الموارد والتعليم والصحة والجودة والسكن وأعداد السكان والأمن العام والرفاهية والمواصلات. ومن الأمثلة للمؤشرات في الجوانب الاقتصادية: توزيع الفرص الوظيفية وعدالة توزيع الدخل والتدريب. بينما تشمل المؤشرات المرتبطة باستخدام الموارد: استهلاك الطاقة، واستعمال المواد الخطرة وأساليب استخدام المياه، ومن المؤشرات المرتبطة بالثقافة والحضارة الاجتماعية: العناية بالأطفال ومقدار النشاطات التطوعية في البرامج والنشاطات المستدامة.

1.9 الربط بين تلوث البيئة وتغير المناخ (تقرير التنمية البشرية، 2008)

إن لما تفعله الدول الصناعية اليوم بشأن تغير المناخ عواقبَ ستبقى لقرن أو أكثر من الزمن، ولا يمكن وقف الجزء المتعلق بانبعاث غازات الدفيئة في ذلك التغير في المستقبل المنظور، حيث ستبقى غازات الاحتباس الحراري التي نرسلها إلى الجو في عام 2008 حتى عام 2108 وما بعده، ولهذا فإننا نصنع اليوم خيارات لن تؤثر على حياتنا فقط، وإنما ستؤثر بشكل أكبر على حياة أطفالنا وأحفادنا، بل وأكثر من ذلك مما يجعل تغير المناخ قضية مختلفة وأكثر صعوبةً من تحديات السياسات الأخرى.

ويعدّ تغير المناخ الآن حقيقةً ثابتةً علميًا رغم أنه ليس من السهل التنبؤ بالأثر المحدد لانبعاث غازات الدفيئة، وهناك الكثير من عدم اليقين فيما يتعلق بالقدرة التنبئية لعلم المناخ، لكننا نعلم الآن ما يكفي لإدراك أن هناك مخاطر كبيرة، قد تكون كارثية، مثل ذوبان الصفائح الجليدية في غرينلاند وغرب القطب الجنوبي (مما سيؤدي إلى غمر مناطق وبلدان عديدة (والتغيرات في تيار الخليج الدافئ التي ستؤدي إلى تغيرات مناخية عنيفة. ولذلك علينا البدء في اتخاذ الخطوات اللازمة حتى لو كنا نعيش في عالم يحظى فيه الجميع بنفس مستوى المعيشة، ويتأثرون بتغير المناخ بنفس الطريقة، وحتى لو كان العالم دولةً واحدةً يتمتع كل مواطنيها بمستويات دخل متشابهة ويتعرضون جميعًا بشكل أو بآخر لنفس آثار تغير المناخ، فمن الممكن رغم ذلك أن يؤدي تهديد الاحترار العالمي إلى ضرر ملموس بالرفاهية والرخاء الإنسانيين بحلول نهاية هذا القرن.

لكن حقيقة الأمر أن عالمنا الذي نعيش فيه يتسم بالتفاوت ويختلف فيه نصيب الأفراد من الدخل والثروة، وكذلك الأمر بالنسبة لوقع وتأثير تغير المناخ والذي سيؤثر بشكل بالغ التفاوت على المناطق المختلفة في عالمنا، مما ينبغي أن يمثل سبباً أكبر للبدء في اتخاذ الخطوات اللازمة لمجابهة هذا التغيير. لقد بدأ تغير المناخ بالفعل في التأثير على بعض الناس الأكثر فقرًا والمجتمعات الأكثر ضعفًا في أنحاء العالم. إن زيادة 3 درجات مئوية في متوسط درجة الحرارة على مستوى العالم) بالمقارنة بدرجات الحرارة قبل العصر الصناعي) على مدى العقود القادمة، سيؤدي إلى نطاق من الزيادات المحلية التي يمكن أن تصل إلى ضعف هذه الزيادة في بعض الأماكن. وسيقع في حياتنا الأثر الذي تسببه موجات الجفاف المتزايدة وحوادث الطقس الشديدة والعواصف الاستوائية والارتفاعات في مستوى البحر لأجزاء كبيرة من أفريقيا وللعديد من دول الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية. وقد لا تكون هذه التأثيرات على المدى القريب كبيرة من ناحية الناتج المحلي الإجمالي العالمي التراكمي، لكن لهذه التغييرات المحدودة عواقب هائلة على الناس الأكثر فقرًا في العالم.

إن للطبيعة التراكمية لتغير المناخ نتائج واسعة النطاق، من أهمها أن دورات الكربون لا تتبع التغيرات السياسية، ولا يستطيع الجيل الحالي من القادة السياسيين حل مشكلة تغير المناخ لأنه يجب إتباع مسار دائم للانبعاثات على مدى عقود لا سنوات. ولكن هذا الجيل يملك النفوذ والسلطة اللازمين لفتح نافذة من الفرص أمام الأجيال المستقبلية ولسد الباب في وجهها. أما الخاصية الثانية لتحدي تغير المناخ فهي ضرورة الاستعجال في البدء في

اتخاذ الخطوات اللازمة، وهي نتيجة طبيعية للخاصية الأولى، أي بقاء غازات الدفيئة في الجو لفترات طويلة. وفي مجالات أخرى كثيرة في العلاقات الدولية، يكون للاتفاقيات المتراخية أو المؤجلة تكاليف محدودة. وتُعدّ التجارة الدولية مثالاً على ذلك. فهذا مجال يمكن أن تتوقف فيه المفاوضات وتتواصل من دون إحداث دمار بعيد المدى على النظام الأساسي – كما هو مشهود في التاريخ المؤسف لجولة الدوحة.[4*]

أما مع تغير المناخ فإن كل عام من التأخير في التوصل إلى اتفاقية لوقف الانبعاثات، يضيف لمخزونات غازات الدفيئة ويدفع المستقبل نحو درجة حرارة أعلى. وفي خلال سبع سنوات منذ بدء جولة الدوحة، ولمتابعة المثال السابق، زادت مخزونات غازات الدفيئة بحوالي 12 جزء في المليون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون – وستظل تلك المخزونات موجودة عند إقامة الجولات التجارية للقرن الثاني والعشرين. لا توجد تشابهات تاريخية واضحة لإلحاح مشكلة تغير المناخ. فأثناء الحرب الباردة فرض المخزون الضخم من الصواريخ النووية الموجهة إلى المدن تهديدًا خطيرًا للأمن البشري. لكن "عدم فعل شيء" كان إستراتيجية لاحتواء المخاطر.

لقد أدى الإدراك المشترك لواقع الدمار المؤكد استقرارًا متوقعًا بشك ثابت. لكن مع تغير المناخ في المقابل يؤدي عدم فعل شيء إلى مسار مؤكد نحو المزيد من تراكم غازات الدفيئة، ودمار حتمي متبادل لإمكانيات التنمية البشرية. ويتمثل البعد المهم الثالث لتحدي تغير المناخ في نطاقه العالمي. حيث لا يتعامل جو الأرض مع غازات الدفيئة وفقا لدولة المنشأ. ويحمل الطن الواحد من غازات الدفيئة الصادر عن الصين نفس أثر طن غازات الدفيئة من الولايات المتحدة – وتمثل انبعاثات دولة ما مشكلة تغير مناخ في دولة أخرى مما يعني أنه لا توجد دولة واحدة تستطيع الفوز في المعركة ضد تغير المناخ بمفردها. والعمل الجماعي ليس خيارًا وإنما أمر إلزامي. وعندما وقّع بنجامين فرانكلين على إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776، يُقال أنه علق قائلاً: يجب أن نتعاضد جميعًا وإلا فإننا سنفترق جميعًا بشكل شبه مؤكد.

في عالمنا غير المتكافئ، قد يتضرر بعض الناس – والملحوظ أنهم الفقراء – أسرع من الآخرين في حالة الفشل في تطوير حلول جماعية. لكن هذه أزمة يمكن الوقاية منها

[4*] جولة الدوحة: مفاوضات تجارية بين الدول الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية WTO ، انعقدت في العاصمة القطرية – الدوحة في نوفمبر (تشرين ثاني) 2001 بهدف التوصل إلى اتفاقية دولية لإزالة الحواجز التجارية بين دول العالم.

في النهاية لأنها تهدد كل الناس وكل الدول. ونحن أيضاً نتمتع بالخيار بين أن نتعاضد وأن نعمل لإيجاد حلول جماعية لمشكلة مشتركة، أو أن نتفرق عند مواجهة مشكلة مروعة مثل تغير المناخ، وقد يبدو التشاؤم الذي يتسم بالاستسلام رد فعل مبرر. لكن التشاؤم الذي يتسم بالاستسلام يمثل رفاهية لا يستطيع فقراء العالم والأجيال المستقبلية تحمل تكلفتها خصوصاً مع وجود بديل. وهناك داع للتفاؤل، فمنذ خمس سنوات كان العالم لا يزال يجادل حول مسألة ما إذا كان تغير المناخ يحدث أم لا، وما إذا كان من صنع البشر أم لا. لقد كان التشكيك في تغير المناخ صناعةً مزدهرة، أما اليوم فقد انتهى الجدل وأصبح التشكيك في تأثيرنا على المناخ أمرًا هامشيًا.

حدد التقرير التقييمي الرابع للجنة الدولية المعنية بتغير المناخ إجماعًا علميًا طاغيًا على أن تغير المناخ حقيقي وناتج عن البشر. وتشكل كل الحكومات جزءاً من ذلك الإجماع، وبعد نشر تقرير ستيرن عن اقتصاديات تغير المناخ، تُقر معظم الحكومات أيضًا بأنه يمكن تحمل تكلفة حلول تغير المناخ – يمكن تحمل تكلفتها أكثر من تكاليف عدم التحرك. كما أن الزخم السياسي يجمع التسارع أيضًا. حيث تحدد معظم الحكومات أهدافًا جريئة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وقد أصبح التخفيف من تغير المناخ أمرا مسجلاً الآن بقوة على أجندة مجموعة الدول الصناعية الثماني، كما أن الحوارً بين الدول المتقدمة والنامية في ازدياد. وكل هذه أخبار إيجابية، لكن النتائج العملية أقل إثارة للإعجاب.

ومع أن الحكومات قد تدرك وقائع تغير المناخ فما يزال العمل السياسي بعيداً كل البعد عن تلبية الحد الأدنى المطلوب لحل مشكلة الاحتباس الحراري. وتبقى الفجوة بين الدليل العلمي والاستجابة السياسية كبيرة. ومازال على بعض الدول في العالم المتقدم أن تضع أهدافًا طموحة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة. أما البعض الآخر فقد وضع أهدافًا طموحة من دون تطبيق إصلاحات سياسة الطاقة المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف. والمشكلة الأكبر هي افتقاد العالم لإطار عمل واضح وجدير بالثقة ومتعدد الأطراف على المدى البعيد، يحدد طريقًا لتجنب تغير المناخ الخطر – وهو إطار لجسر هوة الانقسام بين الدوائر السياسية ودوائر الكربون[5]*. ويتوفر للمجتمع الدولي مع انتهاء فترة الالتزام الحالية ببروتوكول كيوتو عام

[5]* بروتكول كيوتو: اتفاقية دولية بشأن التغير المناخي، وقعت في مدينة كيوتو اليابانية عام ١٩٩٧، وتهدف إلى تخفيض مقوى انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي أدت إلى تغير المناخ، على أن يتم هذا التخفيض بدءاً من عام «٢٠٠٨» وحتى عام ٢٠١٢. ولقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على هذه الاتفاقية.
ويعتبر بروتوكول كيوتو خطوة تنفيذية لمؤتمر قمة الارض الذي انعقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام ١٩٩٢.

2012 فرصة تطبيق هذا الإطار. وسيتطلب استغلال تلك الفرصة قيادةً جريئةً. وفقدان تلك الفرصة سيدفع العالم إلى الطريق نحو تغير المناخ الخطر. وعلى الدول المتقدمة أن تتولى القيادة في هذا الشأن حيث تتحمل عبء المسؤولية التاريخية الناشئة عن مشكلة تغير المناخ. كما يتوفر لديها الموارد المالية والقدرات التقنية للبدء في عمليات مبكرة لخفض الانبعاث درجة كبيرة. وتتمثل نقطة البدء في فرض سعر على الكربون من خلال الضريبة أو أنظمة الحد الأعلى والتبادل.

لكن التسعير السوقي وحده لن يكون كافياً (تقرير التنمية البشرية 2007 / 2008). (حيث يشكل تطوير أنظمة تخطيطية وشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل إطلاق كربون منخفض جزءاً من الأولويات أيضًا. إن مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتمايزة" – وهو أحد أسس إطار كيوتو – لا يعني أنه لا ينبغي على الدول النامية اتخاذ أي خطوات. حيث ستعتمد مصداقية أي اتفاقية متعددة الأطراف على مشاركة المطلقين الرئيسيين للانبعاثات في العالم النامي. لكن المبادئ الأساسية للمساواة وحتمية أن تؤدي التنمية البشرية إلى توسيع الحصول على الطاقة يتطلبان أن تملك الدول النامية المرونة لعملية التحول نحو مسار نمو منخفض للكربون بمعدل يتوافق مع قدراتها.

وللتعاون الدولي دورٌ حاسمٌ يمكن أن يلعبه على العديد من المستويات وستتحسن جهود التقليل العالمية بشكل كبير إذا شمل إطار كيوتو لما بعد عام 2012 آليات للتمويل ونقل التقنية. ويمكن أن تساعد هذه الآليات في إزالة العوائق أمام الإنفاق السريع على تقنيات منخفضة الكربون من أجل تجنب تغير مناخي خطير.

2.9 الدور المحلي والعالمي لحماية البيئة

عزيزي الدارس، يقع على عاتق كل دول العالم جزء من المسؤولية في حماية البيئة من التلوث. مع أن الأخطار التي تهدد تلوث البيئة في الوقت الراهن لا تميز بين مجتمع نام أو مجتمع متقدم، إلا أن المشكلة تبدو أكثر حدة وتفاقما في ضوء ظروف المجتمعات النامية، لا لسبب أن إمكانياتها المتاحة لا تقوى على مواجهة المشكلات فحسب، بل لان فقر هذه الإمكانات يسهم هو الآخر بنصيب وافر في تفاقم هذه المشكلات وتزايد تأثيراتها السلبية على الإنسان.

فكثيرا ما تجبر الظروف العديد من البلدان استنفاد الموارد الطبيعية بمعدلات غير مقبولة لانعدام وجود البدائل الاقتصادية لمواجهة ارتفاع تكاليف الطاقة ومشكلات النمو

السكاني فضلا عن مشكلات النمو الحضري، الأمر الذي يدفعها في كثير من الأحيان إلى اتخاذ خطوات متعجلة في طريق التنمية، دون أن تضع في الاعتبار اتخاذ أي تدابير لمواجهة السلبيات المحتملة ومن ثم تقع في متاهات التوازن بين تكاليف التنمية المنشودة وبين ضرورة المحافظة على البيئة، فاستخدام مبيدات الآفات- على سبيل المثال- في مجال الإنتاج الغذائي بهدف زيادة الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب عليه قد يؤدي إلى الإضرار بالموارد الطبيعية وبخاصة موارد المياه، كما أن حشد وتجنيد الأيدي العاملة في ظروف فيزيقية سيئة للعمل قد يؤدي إلى تهديد صحة الإنسان ذهنيا وبدنيا، الأمر الذي ينعكس على إنتاجيته.

وشأن هذه المسائل هو شأن الماء الملوث والهواء والبيئة غير النظيفة والمأوى غير الصحي والطعام غير المأمون وهكذا.

من هنا وبسبب الظروف المحيطة بالمجتمعات النامية، فإنها في اشد الحاجة إلى اتخاذ كافة الوسائل والإجراءات لتجنب سلبيات التنمية، لأنها ليست فقط أقل مناعة أو أقل إمكانية بل لأنها أكثر إفرازاً للعوامل التي تزيد من هذه السلبيات.

إن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الدول الصناعية المتقدمة عن التلوث البيئي الكبير الحاصل في العالم، فهي تساهم بشكل كبير في تلوث البيئة محليا في تلك الدول وعالميا أيضا وذلك عن طريق:

- الغازات السامة المنبعثة من المصانع في تلك الدول وما ينتج عنها من تلوث للبيئة، فهناك مدن عالمية مثل بكين تعاني من تلوث شديد في الجو، فالغازات تتكاثف مثل الضباب في سمائها. ولا ننسى أن هذه الغازات هي المسبب الرئيسي لثقب طبقة الأوزون وظاهرة الانحباس الحراري.
- المخلفات الصناعية والنووية التي يتم دفنها في الأرض وتؤدي إلى تلوث المياه الجوفية، وكذلك القضاء على الثروة النباتية، ولا ننسى الإشعاعات النووية التي تسبب انتشار الأمراض الخطيرة. وهناك العديد من الدول الصناعية تستعمل الدول النامية والمستعمرات السابقة أماكن لدفن تلك المخلفات.
- تلوث مياه المحيطات والبحار نتيجة ناقلات النفط العملاقة التي تجوب العالم وما ينتج عنها من تلويث للثروة المائية- التي تعد مصدراً أساسياً للغذاء- بسبب الحوادث التي تتعرض لها وعملية التنظيف التي تتم داخل المياه.

لذلك من واجب الدول الصناعية إيجاد الحلول المناسبة لحماية البيئة قبل فوات الأوان، عن طريق المؤتمرات واتخاذ إجراءات سريعة وصارمة للحد من التلوث وحماية البيئة.

ولا يجب أن تهمل الدول النامية واجبها في حماية البيئة، فهي تساهم أيضا في تلويث البيئة والقضاء عليها وذلك عن طريق:

- تدمير الثروة النباتية عن طريق تدمير الغابات للحصول على الخشب، أو استخدام الأراضي لتوسيع المدن وإنشاء المناطق الصناعية، كما يحصل في المدن الكبرى التي تنمو بشكل كبير جدا في الكثير من الدول النامية.
- تلوث المياه الجوفية ومياه الأنهار والبحار بسبب استخدامها مكبات للنفايات وتصريف المياه العادمة، وما ينتج عنها من القضاء على الثروة الحيوانية والبحرية (الأسماك).
- الغازات المنبعثة من المصانع والسيارات وما ينتج عنها من تلوث الجو.
- انتشار الأحياء الفقيرة في أطراف المدن وما ينتج عنها من تلوث الجو وضوضاء ومشاكل صحية وبيئية.
- الاستعمال المفرط للأراضي الزراعية واستخدام الوسائل البدائية في استغلال تلك الأراضي، مما يؤدي إلى تصحّرها وتدمير نباتاتها.
- الهجرة من الريف إلى المدينة وما ينتج عنها من مشكلات تتعلق بإهمال الأراضي الزراعية والازدحام والكثافة السكانية العالية في المدن.

يتضح مما سبق أن الدول النامية يقع على عاتقها جهد كبير أيضا للحد من تلوث البيئة وتدميرها، وذلك باتخاذ الإجراءات التي تحد من نزيف البيئة، فالتوعية ضرورية للدول النامية بسبب انخفاض الوعي لدى معظم المواطنين في الدول النامية في أهمية البيئة ودور كل واحد منهم في حمايتها.

10. الخلاصة

تشكل العملية الإنتاجية كما هو معروف لب النشاط الاقتصادي، وتتم باشتراك عوامل الإنتاج التي تحصل على عوائد تتمثل في الدخول في إطار ما يعرف بالتوزيع الوظيفي للدخل، كما أن تلك العوائد ليست متساوية بالنسبة لعوامل الإنتاج ولكنها متفاوتة، مما يؤدي إلى حدوث تفاوت بين الأفراد فيما يحصلون عليه من دخول، وهذا ما يسمى بالتوزيع الشخصي للدخل.

وقد يكون هذا التفاوت كبيرا لدرجة تستدعي تدخل الدولة في توزيع الدخل، فمنها ما تتجه إلى تقليل التفاوت بوضع حد أدنى لعوائد عوامل الإنتاج، أي تغيير التوزيع قبل الإنتاج، ومنها ما يتجه إلى تقليل التفاوت عن طريق تقديم الإعانات لمحدودي الدخل أي إعادة التوازن بعد العملية الإنتاجية.

الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد. وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها. وتشير التقديرات إلى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الآمن.

عن طريق التحديد الدقيق لمستوى الفقر في قطر ما، نستطيع أن نضع السياسات المناسبة لمعالجته، لان استفحال ظاهرة الفقر لها انعكاسات سلبية جدا على المجتمع المنتشرة فيه، وهذا ما نراه في كثير من دول العالم الثالث، فانخفاض الدخل وارتفاع نسبة البطالة وانتشار الجريمة والحروب الأهلية وغيرها من المشكلات تعد من أهم مخرجات الفقر.

السكان هم الوعاء الذي يحوي التنمية، وهم صانعو التنمية وهدف التنمية ولا يمكن أن نتكلم عن التنمية دون أن يكون خلفيتها السكان الذين نصنع هذه التنمية بينهم وبهم. هم يتأثرون بها ويؤثرون فيها. . بل عملياً عندما نقول حققنا هدفاً من أهداف التنمية، فان هذا يعني أن السكان الذين وقعت عليهم التنمية لهم خصائص سابقة، وتغيرت كلياً أو جزئياً عند تحقيق الهدف التنموي.

لأجل تحقيق أهداف التنمية لابد أن ندرس خصائص السكان الذين ستنفذ أعمال

التنمية بينهم، لكي نعرف بعمق الخصائص المواتية لتحقيق أهداف التنمية والخصائص التي تقف في طريق الوصول لتحقيق الهدف، ومن ثم نستخدم الوسائل الناجمة بين هؤلاء السكان لتذليل ذلك العائق.

ولا بد من دراسة أهم المعوقات التي تعطل عملية مشاركة السكان في عملية التنمية بالشكل الصحيح. فالعنصر البشري هو العنصر الأساسي في عملية التنمية، ولكن ماذا لو كان هذا العنصر معطلاً ولا يؤدي دوره في المجتمع بسبب البطالة التي تحول دون مشاركته في عملية البناء والتنمية.

الهجرة إلى المدن تسبب الازدحام في المدن ونشوء ظاهرة الأحياء الفقيرة على أطراف المدن، كما نلاحظ في معظم الدول النامية وما تسببه من تلوث واختلال للبيئة مما يهدد عملية التنمية.

ولا نستطيع أن نهمل أيضا ما تسببه الهجرة إلى المدينة من تأثير على الزراعة في الريف، فالريف كما نعرف يعدّ السلة الغذائية لكل الدول النامية.

هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الدول الصناعية المتقدمة عن التلوث البيئي الكبير الحاصل في العالم. فهي تساهم بشكل كبير في تلوث البيئة محلياً وعالمياً، كما أن الدول النامية تساهم بدرجة أو بأخرى في تلوث البيئة.

ومن هنا من واجب الدول الصناعية المتقدمة أن تجد الحلول المناسبة لحماية البيئة، والحد من التلوث، كما أن الدول النامية يقع على عاتقها مسؤولية الحد من تلوث البيئة، وبحيث تتظافر الجهود المحلية مع الجهود العالمية لحماية البيئة.

11. لمحة عن الوحدة الدراسية الخامسة

تتناول الوحدة التالية وهي بعنوان «استراتيجيات التنمية القطاعية»، استراتيجيات الاستثمار، وأبرزها استراتيجية الدفعة القوية، واستراتيجية النمو المتوازن، واستراتيجية النمو غير المتوازن، واستراتيجيات التصنيع: استراتيجية إحلال الواردات، واستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير ، إضافة إلى سياسات دعم الصناعات الناشئة وتشجيع الصادرات ، كما تتناول استراتيجية التنمية الزراعية والريفية وسياساتها في البلدان النامية.

12. إجابات التدريبات

تدريب (1)

يوجد أكثر من أسلوب لقياس الفقر، منها:

أ- أسلوب خط الفقر.

ب- أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة.

ج- دليل الفقر البشري.

أسلوب خط الفقر يقوم على أساس تقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء. وعلى أساس خط الفقر تقدر قيم مؤشرات الفقر، منها نسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر. وهذا الأسلوب هو الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية.

أما أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة فيقوم على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية عوضاً عن الاعتماد على القدرة الدخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات والبيانات المطلوبة لتطبيقه، متوفرة أكثر من الأسلوب السابق. وهذا الأسلوب هو الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان والبنية التحتية.

في حين أن أسلوب دليل الفقر البشري، يعتمد في قياس الفقر تقرير التنمية البشرية العالمي الذي يصدر سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا الأسلوب هو الأنسب لأغراض المقارنات الدولية للفقر وفق مفهوم الفقر البشري.

من المآخذ على استخدام أسلوب خط الفقر أنه:

أ- لا يصلح لأغراض المقارنة المباشرة بين الفترات الزمنية التي تتصف بوجود تباين في مستويات الأسعار أو في الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية.

ب- لا يصلح لأغراض المقارنة بين الدول ذات العملات المحلية المختلفة.

ج- لا يعكس مدى جسامة مشكلة الفقر من حيث عدد الفقراء أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن خط الفقر ودرجة التفاوت في شدة فقرهم.

تدريب (2)

1. نستطيع تطبيق أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة عن طريق حساب دليل

إحصائي للحاجات الأساسية غير المشبعة، وبناء عليه نبين ما يجب فعله لتطبيق ذلك، وعلام ينطوي تطبيقه، وأصناف الأسر بناءً على ذلك.

لحساب الدليل يتم تحديد:

أ- ميادين الحاجات الأساسية واختيار عدد من المؤشرات لتمثيل كل ميدان. ويعطى لكل مؤشر علامة بين صفر و 2. وهي تعني حالة بين حالة الحرمان القصوى وحالة الإشباع القصوى للحاجات الأساسية، أما العلامة 1 فهي تعني عتبة الحرمان.

ب- تعطى كل أسرة علامة بالنسبة لكل مؤشر. وتساوي علامة الأسرة بالنسبة للمؤشرات التي تنطبق على مستوى الفرد وليس على مستوى الأسرة.

يعتمد تطبيق الدليل على الاجتهاد الشخصي من حيث تحديد ميادين الحاجات الأساسية واختيار المؤشرات الممثلة لهذه الميادين وتحديد علامة كل مؤشر.

2. يتم حساب خط الفقر في فلسطين استنادا إلى كلفة سلة الغذاء، على اساس الاستهلاك (لا الدخل) واحيانا يتم حساب خط الفقر على اساس الدخل والإنفاق للمقارنة. ومصدر البيانات هي مسوحات إنفاق الأسرة حسب طريقة البنك الدولي. ويتم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية، جنبا إلى جنب مع احتياجات اخرى، كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل.

تدريب (3)

تعددت الآراء حول العلاقة بين النمو السكاني والتخلف، فالبعض يرى أن النمو السكاني له أثر ايجابي على التنمية الاقتصادية إذ إن الزيادة في عدد السكان ستزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يشجع على زيادة الإنتاج. والبعض يرى أن الزيادة في عدد السكان ستزيد من التخلف، المتمثل أيضاً في نقص التغذية وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى المعيشة . . . . الخ.

وجاء فريق ثالث ليجمع بين وجهتي النظر السابقتين، ويخرج بنتيجة مفادها أن النمو السكاني ليس هو السبب الرئيس لانخفاض مستوى المعيشة، وإنما يكمن السبب في الطبيعة المزدوجة للنظام الاقتصادي والاجتماعي القطري والعالمي، ومشكلة السكان لا تكمن في عددهم بقدر ما هي في نوعية وأسلوب معيشتهم.

13. مسرد المصطلحات

الاحتباس الحراري: ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض عن معدلها الطبيعي نتيجة لزيادة غازات الاحتباس الحراري التي تبعثها النشاطات التي يقوم بها البشر.

البطالة Unemployment: تشمل كل من في سن العمل، وقادر عليه، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن لا يجده.

ثقب الأوزون: فجوة في طبقة الأوزون المحيطة بالغلاف الجوي للأرض، تسببها الملوثات البيئية (غازات الدفيئة) الناشئة عن الصناعات والأنشطة البشرية، حيث يعتقد بأن تفاعلات غازات الدفيئة مع غاز الأوزون في طبقات الجو العليا تؤدي إلى تحلل الأوزون، وبالتالي حدوث فجوة (ثقب) الأوزون الضروري لحماية الكائنات الحية على الأرض من التأثيرات الضارة للأشعة فوق البنفسجية.

غازات الدفيئة: غازات توجد في الغلاف الجوي للأرض (بخار الماء، وثاني أكسيد الكربون، وأكسيد النتروجين N_2O، والميثان CH_4، والكلورو فلور كاربون CFCs، والأخير كان في الماضي يستخدم في تبريد الثلاجات). وتتميز هذه الغازات بقدرتها على امتصاص الأشعة التي تفقدها الأرض (الأشعة تحت الحمراء) فتقلل من ضياع الحرارة من الأرض إلى الفضاء، مما يساعد على تسخين جو الأرض، وبالتالي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري والاحترار العالمي.

الفقر Poverty: الفقر حسب البنك الدولي هو أنه يعدّ كل شخص فقيرا إذا هبط دخله أو استهلاكه عن مستوى الحد الأدنى للمعيشة أي خط الفقر، وذلك لتلبية حاجاته الأساسية. والمؤشر هنا هو مستوى الدخل أو مستوى الإنفاق مع الأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للعملة المحلية مع الدولار الأمريكي، والتي تختلف حسب ظروف كل بلد من اجل وضع المعايير الدولية لتعريف الفقر.

النمو السكاني Population Growth: التغير في عدد السكان بفعل عناصر ثلاثة هي المواليد والوفيات والهجرة الخارجية. فحالات الولادة التي تتم كل يوم تزيد من عدد السكان وحالات الوفاة التي تحدث كل يوم تنقص عدد السكان. والمهاجرون من دولة إلى أخرى ينقصون عدد السكان في الأولى ويزيدون العدد في الثانية. ويمكن أن نضع عناصر النمو السكاني الثلاثة على شكل معادلة على النحو التالي: النمو السكاني=

عدد المواليد- عدد الوفيات+ عدد المهاجرين المغادرين- عدد المهاجرين الوافدين. ونسمي الفرق بين عددي المواليد والوفيات بـ: الزيادة الطبيعية. كما نسمي الفرق بين عدد المغادرين وعدد الوافدين بصافي الهجرة الخارجية.

هجرة الأدمغة Brain Drain: يقصد بها هجرة الأفراد خارج أوطانهم طلبا للعلم واستقرارهم في الدول التي تعلموا فيها بسبب إغراءات مادية ناتجة عن عدم توفر فرص العمل المناسبة في بلدانهم الأصلية أو الظروف السياسية التي تعاني منها بلدانهم. وهناك من ينهي تعليمه في بلده الأصلي ولا يجد فرصة عمل مناسبة فيهاجر بحثا عن ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية أفضل.

وتعد هجرة العقول العلمية من أهم المشكلات التي تعاني منها الدول النامية، فأمريكا والدول الأوروبية تعج بالكوادر العلمية من المهاجرين والكثير منهم حقق إنجازات علمية كبيرة في تلك الدول.

14. المراجع

المراجع العربية:

1. أمين، سمير، (1997)، في مواجهة أزمة عصرنا، القاهرة: سينا للنشر.
2. باقر، محمد حسين، (2005)، قياس الفقر في التطبيق، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
3. ستيغلتز، جوزيف، (2003)، خيبات العولمة، ترجمة ميال كرم، بيروت: دار الفارابي.
4. السقا، محمد، (2006)، هجرة السكان، الكويت: جامعة الكويت.
5. عبد الله، محمد حامد، (2000)، اقتصاديات الموارد والبيئة، الرياض: جامعة الملك سعود، مكتبة الملك فهد الوطنية.
6. العلي، عادل فليح، وكداوي، طلال محمود، (1988)، اقتصاديات المالية العامة، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.
7. غراي، (2005)، الفجر الكاذب، أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة بلبع، احمد فؤاد: (د.ن)، طرابلس، ليبيا.
8. القباني، هبة فاروق، (2007)، المدينة- التعريف والمفهوم والخصائص- دراسة التجمعات الحضرية في سوريا، دمشق: جامعة دمشق، كلية الهندسة.
9. المصري، سلوى ضامن، (2002)، تشخيص الفقر في الأردن، عمان: (د. ن).
10. الأمم المتحدة، (2007)، تقرير التنمية البشرية.
11. تقرير الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية، (1992)، المجلد الأول، الملحق الثاني: ريو دي جانيرو، مطبوع الأمم المتحدة.
12. تقرير التنمية البشرية، (2007-2008)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
13. الحمش، منير، (2001)، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، مجلة الأهالي: دمشق.
14. عبد الرازق، محمود حامد، (2005)، النظام الاقتصادي الإسلامي: مصر: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد 13، العدد 2، ص: 50.

15. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، (2003)، الدورة التاسعة عشر: الأمم المتحدة.
16. المركز القومي لمعلومات الصحة والسكان، (2007)، المبادئ والمفاهيم الأساسية لعلم الإحصاء، طرق تقدير السكان، مصر: مركز تدريب الحاسب الآلي.
17. مؤتمر القمة العالمي للتنمية الدائمة، (2002)، المنطلق المشترك للحصول على الأراضي، الحافز لخفض الفقر والدافع للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

ب- المراجع الأجنبية:

Todaro, Michael (1997), Economic Development, 6th ed., (London; Addison Wesley Longman Limited).

Dumont, R. (1978), Paysans ecrases, terres massacres (Paris; Robert Laffont).

Amin, samir (2005), Pour un monde multipolaire, (Paris; Editions Syllepse).